

عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني




بسم الله الرحمن الرحيم



مقــدمة عــامــة

الحمد لله الذي اصطفى لعباده الدين حقّاً قيّماً ، وصراطاً مستقيماً ، لا عوج فيه ولا حرج ، ورضي لنا الإسلام ديناً يحقّق السعادة لمن التزم حدوده بلا نقص وتفريط ، ولا زيادة وغلوّ ، وجعله منهجاً عدلاً وسطاً لا وكْسَ فيه ولا جَنَف ، ولا شطط .

فمن آمن بالله وأسلم له حقّاً التزم صراطه المستقيم ، ومنهاجه العدل ، فلم يُقصِّر مُفرّطاً ، ولم يَزِدْ غالياً ، بل سار قَصْداً ، وابتغى رضوان الله بالتزام حدود دينه ، وأحكام شريعته لعباده .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق ، وأرسله بالشريعة الخاتمة التي أكملها لعباده ، وأتمّ بها نعمته عليهم ، وجعلها شاملة عامة غير خاصة بقوم ولا بزمن ، وراعى فيها ما يناسب ويلائم كل المجتمعات البشرية القادمة ، بعد مراحل التطور التي تخطّتها المجتمعات البشرية السابقة لبعثته . وكان صلوات الله عليه الاسوة الحسنة للناس أجمعين في كل أمر من أمور الدين ، وفي كل سلوك يرضي الله رب العالمين .

إن هذا الدين الذي أكمله الله للناس ، قد جعله وهو الحكيم العليم الخبير مؤهّلاً بعناصره وخصائصه ، ليكون ظاهراً على الدين كله .



وتجاهد في سبيل رعايته وحمايته وحفظه الكفار والمنافقين ، وأعداء الله الذين يعبثون بالدين ، ويتلاعبون بشرع الله الذي أنزله هدى للعالمين .

وقد رأيت في هذا العصر كثرة الاجتهادات الفردية في الدين ، على وجوه ، بعضها متزعه التهاون والتفريط ، وبعضها متزعه المبالغة والغلو ، مع الجهل بأصول التحاكم الى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، فتأكد عندي وجوب تبصير المثقفين ، من أبناء هذه الأمة المختارة لحمل خاتمة رسالات الله للناس ، ولحمايتها وحفظها وتبليغها ، بطريقة علمية منهجية ، تعتمد في براهينها على كتاب الله وسنة رسوله المصطفىٰ ﷺ ، وما كان عليه سلف هذه الامة الذين شربوا من منبع هذا الدين الصافي قبل أن يجري في مجاري بعيدة ، وتعتمد في التصنيف والتبويب والتقسيم على الاصول العقلية المنطقية ، لأن حال مثقفينا في هذا العصر تستدعي ذلك ، بعد أن انتشرت مناهج التعليم ، التي تخاطب العقول بحسب موازينها المنطقية ، وتبرهن على الحسيات بالمشاهدة والتجربة وتحقيق النتائج ، وكثرت فيه أيضا ألاعيب المغالطين ، وتضليلات المضللين بأنواع الشبهات والتشويهات والتدليسات .

وإذ أقدم هذا البحث إلى سلسلة كتاب « دعوة الحق » التي تصدرها رابطة العالم الاسلامي ، في مكة المكرمة ، فإني أسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، وأن يجعله تبصرة وتذكيرا .

والله من وراء القصد ، وهو يهدي السبيل .



الفصــل الاول

حدود حقائق الاشياء ومقاديرها

أوّلاً :

لكل أمرٍ حقيقة ، ولكل حقيقة حدود ومقادير ، وكل إدراك أو تعبير عنه يهدف إلى اصابة الحقيقة ولو ادعاءً ، له أحد الوجوه التالية :

الوجه الاول : أن يطابقها مطابقة كاملة ، وذلك تمام الحق بالنسبة إليها .

الوجه الثاني : أن يزيد عليها من غيرها ، وذلك تجاوز وغلوّ ، وفيه من الباطل بمقدار التجاوز .

الوجه الثالث : أن ينقص منها ، وذلك تقصير أو قصور ، فإن كان مع ادّعاء المطابقة ففيه من الباطل بمقدار النقص .

الوجه الرابع : أن ينحرف عن مطابقتها ، وذلك تجاوز من جهة وتقصير من جهة ، وفيه من الباطل بمقدار التجاوز ، وبمقدار التقصير أيضا إن كان مع ادّعاء المطابقة .

الوجه الخامس : أن يخرج عن حدود الحقيقة خروجا كليا ، فلا يطابق منها شيئا ، وهو إدراك أو تعبير كلّه باطل .



أو مركَّبا ، له وجود في الواقع ، أو له وجود إدراكي فقط .

وقد أبان الله أنه قد جعل لكل شيءٔ قدرا في كل ما خلق ، وفي كل ما أنزل من أحكام وتكاليف ، في ثلاث عشرة سورة ، وهي بحسب ترتيب نزولها كما يلي :

١ ــ بدأ الله عز وجل بيان هذه الحقيقة ، من خلال ظاهرة خلق الانسان من النطفة المقدرة العناصر والصفات والاخلاط تقديرا تام الاحكام ، فقال تعالى في سورة (عبس ٨٠) :

﴿ قتل الانسان ما أكفره ! (١٧) من أي شيءٔ خلقه (١٨) من نطفة خلقه فقدره (١٩) ﴾ .

ويقص علينا الاكتشاف العلمي الانساني عجائب مذهلة ، في تقدير عناصر وصفات وأخلاط الخلية الاولى ، التي يتكون منها وينمو الانسان وكل مخلوق حي .

٢ ــ ثم أنزل الله عز وجل قوله في سورة (القمر ٥٤) :

﴿ إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر (٤٩) ﴾ .

فأبان سبحانه في هذه الآية سنّته العامة الشاملة لكل ما خلق ، فنظام تحديد مقادير العناصر والصفات نظام مطّرد في كل ما خلق الله ، وهو نظام لا استثناء فيه .

٣ ــ ثم أنزل الله عز وجل قوله في سورة (يس ٣٦) :

﴿ والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم (٣٨) والقمر قدرناه منازل حتيٰ عاد كالعرجون القديم (٣٩) لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكلٌّ في فلك يسبحون (٤٠) ﴾ .

فضرب سبحانه في هذا النص امثلة من تقديره المحكم المشاهد في بعض ما خلق ، وذلك في حركة الشمس والقمر ، ونظام الليل والنهار ، وسبح النجوم والكواكب في أفلاكها ، دون تصادم ولا خلل .

٤ ـ ثم أنزل الله عز وجل قوله في سورة (الفرقان ٢٥) :

﴿ **وخلق كلَّ شيءٍ فقدره تقديرا**[٢] ﴾

فأكد بيان سنته العامة في الخلق ، وهي التي سبق أن أعلنها في سورة (القمر) . وأضاف هنا الاشارة إلى الإحكام والدقة التامة في التقدير ، إذ قال هنا ﴿ **فقدره تقديرا** ﴾ . وأضاف أن عمليات الخلق مُلاحَقةٌ بإحكام التقدير ، كما هي مبدوءة بإحكام التقدير .

فآية القمر تشير إلى إحكام المقادير مع بدء الخلق ، وآية الفرقان تشير إلى إحكام المقادير مع حركة أطوار الخلق .

فما في سورة (القمر) : ﴿ **إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر** ﴾ أي مصحوبا خلقه بإحكام المقادير ، دلّ على هذا الباء في : ﴿ **بقدر** ﴾

وما في سورة (الفرقان) : ﴿ **وخلق كلّ شيءٍ فقدره تقديرا** ﴾ أي خلق كل شيءٍ وأتبعه بإحكام مقاديره ، مع حركة أطوار خلقه زيادة أو نقصاناً . دلّ على هذا الفاء في : ﴿ **فقدره تقديرا** ﴾ .

فتكامل النصان في بيان الحقيقة .

٥ ـ ثمّ أنزل الله عز وجل قوله في سورة (يونس ١٠) :

﴿ **هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً وقدّره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك إلا بالحق يفصل الآيات لقوم يعلمون**[٥] ﴾ .

فذكر سبحانه في هذه الآية جوانب تفصيلية لما اجمله في سورة (يس) .

فما جاء في سورة (يس) قد جاء مجملا ، إذ تحدث عن ظاهرة التقدير ، لحركة الشمس وحركة القمر .

وما جاء في آية (يونس) أضاف تفصيلات لم تذكر في سورة (يس) ، والتفصيلات المضافة هنا هي ما يلي :

أ ـ فالشمس هنا : ضياء ، أي : كتلة نارية ملتهبة .

ب ـ والقمر هنا : نور ، أي : جرم يبعث نورا ، وكشف العلم أنه عاكس لضياء الشمس ، والنور قد يحدث انعكاسا من المرآة ، دون أن تكون المرآة مصباحا ملتهبا ، بخلاف الضياء .

جـ ـ والقمر قدره الله منازل عناية من الله بعباده ، وذلك ليعلم الناس في الارض عدد السنين والحساب .

وليلفت الله نظر العلماء إلى هذه التفصيلات ، قال عز وجل في آخر الآية : ﴿ **يفصّل الآيات لقوم يعلمون** ﴾ .

٦ ـ ثم أنزل الله عز وجل قوله في سورة (الحجر ١٥) :

﴿ **والارض مددناها ، وألقينا فيها رواسي ، وأنبتنا فيها من كل شيءٍ موزون**[٢٩] **وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين**[٣٠] **وإن من شيءٍ إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم**[٣١] ﴾ .

في هذا النص ضرب مثل لإحكام مقادير الاشياء في الارض ، أما المثل السابق فقد كان لبيان إحكام مقادير الاشياء في السماء .

فالأرض مدها الله بقدر ، فأودع فيها ارزاق الناس وأقواتهم ،

فهو ينبتها ويخرجها لهم بقدر حاجاتهم .

وأنبت الله في الارض من كل شيءٍ موزون ، والموزون هو المقدر بالموازين ، والموازين الربانية ذات دقة بالغة .

وجعل الله للناس في الارض معايش ، وهي الاشياء التي بها يعيشون ، وبها يحافظ الله على حياتهم الى آجالهم المقدرة لهم . وكذلك جعل فيها معايش لمخلوقات أخرى وهم الجن فيما علمنا ، فالله يرزقهم من الارض .

وظاهرة الأرزاق تخضع لنظام التقدير الرباني المحكم ، أما خزائن الارزاق فهي عند الله لا تنفد ، ولكنه سبحانه لا ينزّل من خزائنه إلا بقدر معلوم ، يراعي فيه الله كمال الحكمة .

وقضية الأرزاق جزئية من كلية عامة تشمل كل شيءٍ ، هذه الكلية أبانها الله بقوله :

﴿ وإن من شيءٍ إلا عندنا خزائنه ، وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾

ولما كانت قضية الأرزاق من القضايا التي تهم الناس ، ضرب الله منها مثلا لنظامه العام ، الذي أخضع له كل ما خلق .

٧ ـ ثم انزل الله قوله في سورة (الأنعام ٦) :

﴿ وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ذلك تقدير العزيز العليم[(٦)]﴾ .

فأضاف هذا النص بعض تفصيل لما أجمل في سورة (يس) ، فتقدير الليل بمقاديره في مجموع النظام هو لحكمة السكن ، وهو من عناية الله بعباده ، وتقدير جريان الشمس والقمر وسباحتهما في أفلاكهما ، وحركة القمر في منازله ، لم يتم كل ذلك إلا بحساب

دقيق ، إن هذا الجعل التكويني هو حسبان ، أي حساب دقيق تام للمواقع في الأفلاك ، وللحركات فيها ، ولولا ذلك لاختلت حركة الساعة الكونية ، واضطرب حساب الزمن .

ذلك تقدير العزيز القادر على ما يشاء ، العليم بما يختار .

وقد جاء هنا التنبيه على صفتي العزيز العليم ، كما جاء في سورة (يس) : ﴿ **ذلك تقدير العزيز العليم** ﴾ لأن المضمون يتطلب قدرة غالبة ، وهي للعزيز ، فالعزيز هو القوي الغالب ، ويتطلب علما محيطا شاملا ، وهو للعليم عز وجل .

٨ ـ ثم انزل الله عز وجل قوله في سورة (فصلت ٤١) :

﴿ **قل : أئنكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين**[٩] **وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها سواءً للسائلين**[١٠] ﴾ .

فجاء في هذا تفصيل لبعض ما أجمل في سورة (الحجر) حول قضية الأرزاق ومنها الأقوات .

فالأرض قد بارك الله فيها ، إذ جعل في خزائنها وفرة عظيمة ، ولكن قدّر فيها أقواتها ، فجعلها بمقادير محددة ، مساوية لسعي السائلين في استخراجها وطلبها ، ومساوية لحاجاتهم فيما لو طلبوها من أبوابها ، ووفق أنظمتها المقدرة بإحكام .

٩ ـ ثم انزل الله عز وجل قوله في سورة (الشورى ٤٢) :

﴿ **ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض ولكن ينزل بقدر ما يشاءُ إنه بعباده خبير بصير**[٢٧] ﴾ .

فأبان الله في هذه الآية حكمته في تقدير الأرزاق ، وكان هذا

جوابا على التساؤلات التي أثارها في النفوس النص الذي سبق إنزاله في سورة (الحجر) : ﴿ **وإن من شيءٍ إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم**﴾ ، والنص الذي سبق إنزاله في سورة (فصلت) : ﴿ **وقدّر فيها أقواتها سواء للسائلين**﴾ .

فالنفوس التي لا تدرك حكمة الله تقول : لماذا ينزل الله من خزائنه التي لا تنفد بقدر معلوم ، ويجعله سواء للسائلين ؟ ولماذا لا يبسط الله الرزق لعباده ؟

والجواب : ما دمتم في حياة الابتلاء ، وفيكم النفوس المستعدة للبغي والطغيان ، فالحكمة تقضي بأن لا ينزل الله من خزائنه لعباده إلا بقدر معلوم ، ولو بسط الله الرزق لعباده كلهم لبغوا في الارض ، ولكن ينزل ما يشاء تنزيله بقدر ، ويجعل عباده في ذلك متفاضلين ليمتحنهم فيما آتاهم ، ويعطي كلا منهم بحسب علمه به ، إنه بعباده خبير بصير .

١٠ ــ ثم أنزل الله عز وجل قوله في سورة (الزخرف ٤٣) :

﴿ **والذي نزّل من السماء ماء بقدر فانشرنا به بلدة ميتا كذلك تخرجون**[٢١]﴾ .

فأبان الله في هذه الآية ظاهرة أخرى من ظواهر سنته العامة في الخلق ، وهي تقديره الأشياء كلها ، وهذه الظاهرة هنا هي ظاهرة إنزال الأمطار بقدر معلوم له سبحانه ، وجاء في النص بيان الحكمة من انزال المطر ، وهي بعث الحياة في الارض بالنبات بعد موتها بانتهاء دورة النبات السابقة .

١١ ــ ثم أنزل الله قوله في سورة (المؤمنون ٢٣) :

﴿ وأنزلنا من السماء ماء بقدر فاسكنّاه في الارض ، وإنا على ذهاب به لقادرون[18] ﴾ .

فأضافت هذه الآية إلى آية الزخرف بيان حكمة تخزين مياه الأمطار الحلوة ، في مستودعاتها من تجاويف الارض .

فتكامل النصان في بيان إتقان صنع الله ، وعنايته بعباده في ظاهرة الأمطار ، وما يتصل بها من قوانين وأنظمة ، ففي الامطار حياة الارض بالنباتات والزروع والجنات ، ونزولها على الجبال والسهول والوديان يهيئ لها الشروط اللازمة لتخزينها في مستودعاتها في تجاويف الأرض ، لتتفجر عيونا وينابيع ، وتجري أنهارا ، الى غير ذلك ، لينتفع الناس وسائر أحياء الأرض بالماء الذي فيه الحياة ، وفيه منافع جليلة أخرى .

١٢ ـ ثم أنزل الله قوله في سورة (الرعد ١٣) :

﴿ الله يعلم ما تحمل كل أنثي وما تغيض الأرحام وما تزداد . وكل شيءٔ عنده بمقدار[8] ﴾ .

فأبان الله في هذه الآية ظاهرة أخرى من ظواهر سنته العامة في الخلق ، وهي تقديره الاشياء كلها ، وهذه الظاهرة هنا هي تقدير كل نقص وكل زيادة في الارحام جميعها ، من كل ما خلق الله من ذوات أرحام تحمل وتلد .

وهذه الظاهرة هي جزئية من القضية الكلية العامة المطردة التي لا استثناء فيها : **﴿ وكل شيءٔ عنده بمقدار ﴾** .

١٣ ـ ثم أنزل الله عز وجل قوله في سورة (الطلاق ٩٩) بعد بيانه لحدود شريعته سبحانه في احكام الطلاق :

﴿ **إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيءٍ قدرا** ﴾[3] .

فأبان سبحانه في هذه الآية قانونه الكلي في احكامه التشريعية وأوامره ونواهيه التكليفية ، في معرض بيانه لنموذج منها يتعلق بأحكام الطلاق ، وحدود الله فيها .

فأحكام الله وشرائعه وأوامره ونواهيه ذات حدود ومقادير ، فأوامر التكليف مثل أوامر الخلق ، ينطبق عليها القانون الرباني العام ، المنضبط بسنّة الحدود والمقادير .

﴿ **قد جعل الله لكل شيءٍ قدرا** ﴾ الطلاق .
﴿ **وكل شيءٍ عنده بمقدار** ﴾ الرعد .
﴿ **وإن من شيءٍ إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم** ﴾ الحجر
﴿ **وخلق كل شيءٍ فقدره تقديرا** ﴾ الفرقان .
﴿ **إنا كل شيءٍ خلقناه بقدر** ﴾ القمر .

فإذا كان الله عز وجل قد ألزم نفسه بقانون مقادير الاشياء المقررة في سنته ، فهي عنده مطردة لا استثناء فيها ، إلا بموجبات حكمة عظيمة . أفيملك عباده عقلا أو شرعا ان يخالفوا قانونه في مقادير الاشياء ، ثم يسألوه أن يحقق لهم ما يحبون من نتائج ، لم يلتزموا في أسبابها بسنته عز وجل ولا بما كلفهم أن يعملوه أو يتركوه .

إنه سبحانه لم يرض ذلك لنفسه ، وهو القادر على أن يفعل ما يشاء ، حتي يرضاه من عباده ، وقد عصوه في سنته وفيما كلفهم اياه .

رابعــا :

والحقائق منها حقائق بسيطة ، ومنها حقائق مركبة ، والحقائق البسيطة في الوجود الخارجي ، وفي التصور الفكري قليلة جدا ، حتي لا تكاد تدرك أمثله لها .

ومعظم الحقائق في الوجود الخارجي وفي التصور الفكري هي من قبيل المركبات ، وضمنها حقائق هي أجزاء منها ، ولهذه الأجزاء حدود ومقادير .

وأكثر أخطاء المفكرين والعاملين ، تأتي من النظرات الناقصات ، التي تنظر إلى بعض أجزاء الحقيقة المركبة ، فتجعل أفكارهم تزحف بغير وعي ، حتي تنزلق فتوسع حدود الجزء الذي نظروا إليه ، وبذلك يأخذ هذا الجزء في تصورهم مواقع ليست له ، ولا يكون ذلك إلا عدوانا على حق جزء أو أجزاء أخرى من الحقيقة المركبة .

ونكاد لا نجد فيما خلق الله في كونه ، وفيما انزل من شرائعه من أحكام ، إلا مركبات . أما الامور البسيطة غير المركبة فلا نكاد نلاحظها إلا ذهنا .

فعلينا ان نوجه عنايتنا العظمى في كل ما نبحث فيه ، وفي كل ما نعمله ، لمعرفة مقادير عناصر الاشياء ، والتقيد بها ، على ما خلقها الله ، أو وضع مقاديرها التي بها تعطي نتائجها ، سواء أكان ذلك في التكوين القدري الشامل لكل شيءً ، حتي حركات الأنفس ، وقوانين الاجتماع البشري ، أو كان ذلك في الحكم التشريعي ، الشامل لأركان المطلوب في التكليف ولعناصره ، أو

لشروطه السابقة له أو المرافقة .

وإذ كان كل شيءٍ عند الله بمقدار ، وقد جعل لكل شيءٍ قدرا ، وخلق كل شيءٍ فقدره تقديرا ، فأي تغيير في مقادير الاجزاء والعناصر والشروط لشيءٍ ما ، عما هي عليه عند الله ، وفي سننه التي أبانها لنا ، أو عما خلق الله أو جعل ، ينتج عنه تغيير في صفات ذلك الشيءٍ وآثاره .

ومن رحمة الله بعباده ، ومن رعايته لضعفهم وعجزهم ، وعدم احاطتهم بكل شيءٍ ، جعل لبعض ما سخر لهم ووضع بين أيديهم اسبابه قابلية بعض الزيادة أو النقص في الاجزاء والعناصر والشروط ، دون أن يفسد المطلوب منها ، ولكن ذلك التغيير له أثر في تغيير صفات ذلك الشيءٍ وآثاره ، ضمن درجات لها حد أدني وحد أعلى ، فما نقص عن حدها الأدني كان مخلا مفسدا ، وما زاد على حدها الاعلى كان مخلا مفسدا .

وحدها الادني هي درجة المقبول ، وحدها الاعلى هي درجة الكمال ، وبينهما درجات متفاوتات .

ونسمّي النقص عن أدني الدرجات منها ، وهي درجة المقبول ، تفريطا مخلا مفسدا .

ونسمّي الزيادة على أعلى الدرجات منها ، وهي درجة الكمال ، غلوّا مخلا مفسدا .

وبعض الأشياء تقل فيها القابلية لأية زيادة أو نقص ، فأي تغيير في عناصرها وأجزائها وشروطها قد يكون مفسدا لها ، إما التفريط وإما الغلو .

ومن أمثلة ذلك في الطب الهرمونات ذات النسب والشروط الدقيقة جدا . وفي الدين أركان الايمان ذات المفاهيم المحددة التي لا تقبل الزيادة على ما لها من حدود لا يجوز تجاوزها ، ولا تقبل النقصان منها أيضا ، فلا يجوز التفريط بشيئ منها .

خامساً :

ومن التبصير الواجب التأكيد على أن أكثر أخطاء المفكرين والعاملين ، تأتي من النظرات الناقصات التي تنظر إلى بعض أجزاء الحقيقة المركبة ، فتجعل أفكارهم تزحف بغير وعي ، حتي تنزلق فتوسع حدود الجزء الذي نظروا إليه ، وبذلك يأخذ هذا الجزء في تصورهم مواقع ليست له ، ولا يكون ذلك إلا عدوانا على حق جزء أو اجزاء أخرى من الحقيقة المركبة .

والنظرات الناقصات للحقيقة المركبة ، أو النظرات السريعات المتعجلات ، أو النظرات اللواتي لا دقة فيها ، ولا تتبع لأجزاء الحقيقة المركبة ، ولحدود ومقادير وأبعاد ومواقع هذه الاجزاء توقع في عدة اخطاء واغاليط ، منها ما يلي :

١ ـ مدٌّ وزحفٌ تعميمي باطل وراء حدود الحقيقة .
٢ ـ تقليص وحذف وإخراج لبعض الحقيقة عن موقعه الذي يجب أن يكون له .
٣ ـ رجٌّ لعناصر الحقيقة المركبة ، حتي يختلط بعضها ببعض ، وتنطمس معالم حدود هذه العناصر ومقاديرها وأبعاد كل منها .
٤ ـ إزاحة للحقيقة عن موقعها إزاحة كاملة أو جزئية .

أمـثلة :

١ ـ ونمثل للحقائق المركَّبة في المعارف الانسانية ، بالخرائط التي توضع للأرض ، لرسم حدود ما فيها من قارّات ، وبحار ، ويابسة ، ودولٍ ، ومدنٍ ، وقرى ، وجبالٍ ، وسهولٍ ، وأنهارٍ ، ومزارع ، وغير ذلك .

فالنظرة الناقصة أو المتعجلة أو التي لا دقة فيها ولا تتبع لأجر هذه الحقيقة المركبة وعناصرها ، لابد أن تقع في اخطاء رسم حدود أجزاء الارض ، فلا تكون الخريطة الموضوعة على هذا الشكل الخاطئ مطابقة للحقيقة ، بل يكون فيها تغيير كثير ، وقد يصل التخالف بين الرسم والحقيقة إلى أمور فاحشة جدا .

أهونها مد حدود بعض الاجزاء ، وتقليص حدود أجزاء أخرى ، وتغيير النسب بين الاجزاء ، فتكبر القرية الصغرى ، وتصغر المدينة الكبرى ، ويصير النهر كالبحر ، ويصير البحر كالنهر ، وتعظم الشجرة مزاحمة الجبل في مساحته . وهكذا .

وقد يفحش الخطأ كثيرا حتي توضع القاهرة ضمن حدود الصين ، وتوضع دمشق في موقع برلين ، ويتبادل البحر والبر مواقعها ، ويتبادل القطبان مواقعها وخصائصها .

وكثيرا ما يحدث في الحقائق الفكرية نظير ذلك ، بسبب اخطاء النظرة الناقصة أو المتعجلة ، أو غير الدقيقة ولا الفاحصة .

٢ ـ ونمثل أيضا للحقائق المركبة في الخبرات الحضارية بالطبخات التي نعدها طعاما شهيا في مطابخنا الراقية ذات الاتقان .

إن لكل طبخة نظاما وسنة ربانية ، وعلى المؤمن العاقل أن يتقيد

في تعامله مع الأشياء ومع المجتمع البشري بسنن الله ، التي كشفتها التجربة ، أو فهمها أهل البصيرة والاستنباط من دلالات النصوص الدينية ، بعد جمعها وتدبُّرها تدبّرا دقيقا وشاملا ، لا قاصرا ولا منحرفا ولا متعجلا .

فإذا هو استهان بها ، ولم يتقيد بشروطها وأركانها وعناصرها المطلوبة ، فخسر النتائج التي يرجوها ، فلا يلومن إلا نفسه ، ولا يطرحن عتبه على القدر الرباني ، فالله عز وجل مع الذين يتقيدون بمنهجه ونظامه وأوامر سننه الثابتة ، وليس مع الذين يعصون في ذلك ، وإن كانوا من أهل الايمان والاخلاص لله في اعمالهم ..

فالمتقيدون بمنهج الله عز وجل ، وأحكام شريعته لعباده ، وأنظمته في كونه ، وأوامر سننه الثابتة ، هم الذين اتقوا ، أو زادوا على مرتبة التقوى فأحسنوا ، فكانوا من المحسنين ، قال الله تعالى في آخر سورة (النحل ١٦) :

﴿ **إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون**[١٢٨] ﴾ .

٣ ـ ونمثل للحقائق المركبة من أركان العقيدة الاسلامية بصفات الله عز وجل .

إن الله سبحانه وتعالى مريد يفعل ما يشاء ، لا سلطان فوق سلطانه ، ولا ند لسلطانه ، ولا رادّ لقضائه .

ولكن ليس معني إطلاق إرادته عز وجل ، أنه قد يريد مرادات على خلاف علمه الشامل وحكمته وعدله ، لأنه سبحانه وتعالى عليم حكيم عدل ، كما هو مريد يفعل ما يشاء .

ومن مقتضي اجتماع صفات الإرادة الحرة المختارة والعلم والحكمة

والعدل ، ان لا يصدر عن هذه الارادة إلا ما هو حكيم ، ولا يتنافىٰ مع علمه الشامل وعدله ، فهو سبحانه لا يريد إيجاد المستحيلات ، ولا يريد الظلم ، ولا يريد خلاف ما التزم به من وعد ، ولا يريد ما حرّمه على نفسه ، وإلا تعطلت صفة الحكمة ، أو صفة العلم الشامل ، أو صفة العدل .

مع أن الحقيقة في صفات الله عز وجل حقيقة مركبة من كل صفات الله واسمائه الحسني ، وهذه الصفات لا تتعارض ، ولا تتناقض ، ولا يطغىٰ بعضها على بعض .

فلا يصح لنا أن نعطل بعضها ، من أجل فهمنا الخاطئ لأبعاد وحدود بعضها الآخر .

وكذلك نقول في ذي السلطان الحكيم العادل ، وفي القاضي العليم العادل ، إنه يأمر بما يشاء ، ويحكم بما يشاء ، وهو مع ذلك لا يأمر إلا بما فيه الحكمة ، ولا يحكم إلا بالعدل ، دون إجبار ، بل هو يحسن الاختيار بمقتضي جملة صفاته ، ولا تنفرد صفة واحدة فتستأثر وتتسلط .

وبسبب الخطأ في فهم حدود أجزاء الحقيقة المركبة في الصفات ، سقط فريق من المفكرين في الجبر ، وهو خطأ فاحش ، وفريق آخر في الطرف الاقصي المقابل وهو خطأ ، ولم يتنبه كلٌّ منهما إلى الوسط الحق .

٤ ـ ونمثل للحقائق المركبة من المفاهيم الدينية بما وعد الله المؤمنين من النصر المبين على الكافرين .

فالنصر الموعود به شروط بقيام المؤمنين بجملة واجبات وشروط

تكوّن في مجموعها حقيقة مركبة ، وليس من حقهم أن يطالبوا ربهم بتحقيق الوعد ، ما لم يستكملوا في أنفسهم الحقيقة التي جعلها الله سبحانه شرطا لامدادهم بالنصر الذي يحبُّون .

ويخطئ بعض طالبي نصر المؤمنين على الكافرين ، فيأخذون جزءا أو جملة أجزاء غير مستوفية ، من هذه الحقيقة المركبة التي لكل جزء منها حدود ومقادير وشروط كيفية ، فإذا حقّق هذا الجزء ، أو هذه الجملة من الاجزاء غير المستوفية لعناصر الحقيقة المركبة ، أخذ يطالب ربه بتحقيق النصر الذي وعد به ، فإذا لم يحقق الله له النصر عتب على ربه ، أو شك في أصل الوعد ، أو فُتِن عن دينه .

كأن يأخذ مثلا مفهوم قول الله عز وجل : ﴿ **إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم**﴾ ويقتصر عليه . مع أنه خطاب للذين استكملوا كل الواجبات والشروط المادية لمواجهة الاعداء في معركة قتالية ، ولم يبق عليهم إلا أن يتحققوا عند القتال بالواجب المعنوي النفسي ، الذي يحددون به الغاية من قتال أعدائهم ، ويضعونه ملء قلوبهم وتصوراتهم عند القتال ، ألا وهو ابتغاء نصرة الله ، لا السعي وراء مطامع أنفسهم العاجلة ، ومطالبها من الحياة الدنيا .

إن مضمون قول الله تعالى : ﴿ **إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم**﴾ ليس حقيقة مستقلة بسيطة ، إنما هو جزء من حقيقة مركبة من أجزاء كثيرة ، كل جزء منها له حقيقة ذات حدود ومقادير ، ضمن الحقيقة المركبة الكلية .

والحقيقة المركبة التي تقع هذه الحقيقة جزءا من أجزائها ، تجمع

نظاما شاملا للدعوة . ولتكوين القاعدة الاسلامية العريضة ، ولاعداد القوى الكافية لمواجهة الاعداء .

وفي بحث « الجهاد في سبيل الله » وبحث « الفهم الاسلامي الصحيح لقضية اتخاذ الاسباب مع التوكل على الله » من هذه « البصائر » شرح كاف لهذه القضية .

ولا يغيبن عن تصورنا ان إخلال المسلمين في معركة أحد ، ببعض الاجزاء من هذه الحقيقة المركبة ، مع استيفائهم لسائر العناصر الاخرى ، قد جعل رياح النصر تتحول عنهم ، مع أن الرسول قائدهم فيها .

وكذلك في معركة « حنين » فقد كان اغترار المسلمين بكثرتهم ، سببا كافيا لتحويل رياح النصر عنهم أول الامر ، رغم استيفائهم لسائر العناصر والشروط الاخرى ، ورغم كون الرسول ﷺ قائدهم فيها .

وتابعهم القرآن بالنقد والتشريح ، وتسجيل ذلك عليهم في كتابه .

وكان فشل المسلمين في أحد ، وهزيمتهم أولا في حنين ، ضمن سنن الله التي لا يجامل فيها أحدا . ثم لم يكن من حق أصحاب رسول الله ﷺ أن يعتبوا على ربهم إذ أنزل فيهم ما أنزل ، مع ان الجماعة كلها قد أصيبت بسبب إخلال بعضهم ببعض الاجزاء الواجبة عليهم من الحقيقة الكلية ، التي يأتي النصر في خاتمتها ، ويكون هو الجزء الأخير منها .

ومما لا شك فيه أن الشجاعة والبطولة النادرة جزء مهمٌّ من

الاجزاء التي يتحقق بها النصر ، ولكنها من دون القوة الكافية لمجابهة قوة العدو تغدو تهورا سخيفا ، وتورطا في أعمال انتحارية لا جدوى منها ؛ بل قد تكون ضارة ومفسدة ، وهي في أدنى الحدود كمن يفجّر في الهواء بلا فائدة ذخيرة غالية جدا ، ونادرة جدا ، ليستمتع بصوت الانفجار ، أو ليرى ناره العظيمة أو دخانه الكثيف .

وقد كان المسلمون الاولون المجاهدون في سبيل الله من السلف الصالح على بصيرة تامة ، من أن النصر قد يتحول عنهم إذا أخلوا بواحد من أجزاء الحقيقة المركبة المطلوبة منهم ، وكانوا إذا تأخر عليهم نصر الله وفتحه ، راجعوا أعمالهم ، وبحثوا في انفسهم عن التقصيرات التي توجد في جيوشهم ، أو عن المخالفات التي ربما وقع فيها بعضهم ، ليتداركوا الأمر ، وعندئذ يأتيهم نصر الله والفتح ، ويفرح المؤمنون بتحقيق وعد الله .

إنهم لم يكونوا يشكون في وعد الله وانما كانوا يبحثون عن الاسباب التي يجب عليهم أن يستوفوها حتى يحقق الله لهم وعده .

٥ ـ ونمثّل للحقائق المركبة من المفاهيم الدينية أيضا ، بمناهج الاصلاح ، لتبصير المجتمع الانساني بمنهج الله ، وتربيته على الاخلاق الاسلامية ، والسلوك الاسلامي في نواحي الحياة .

لقد تعلمنا من سنن الله في البناء ، أن البناء لا يتم إلا بألوف العمليات ، وأنه لا يتم إلا وفق مراحل ، وأن هذه المراحل لابد أن تخضع لنظام ترتيبها الطبيعي .

فلا يجوز لنا أن نعكس ترتيب الاشياء ، ونجعلها على خلاف طبائعها ، ولا يجوز لنا أن نسير بها على خلاف انظمتها ، فنفرش

مثلا اثاث البناء الذي لم يُبن بعدُ في هواء المكان المعد له ، ثم ندهن هواء الجدران والسقوف ، ثم نضع السقوف فالجدران ، فالعضادات فالاساس ، ثم نحفر للأساس في الارض .

إن الترتيب الطبيعي هو عكس هذا تماما ، فلا يجوز الاخلال بالترتيب الطبيعي ولو جزئيا ، إن الاخلال بالترتيب الطبيعي مفسد ، أو معوق أو مانع من تحقيق المطلوب كليًا .

ولقد تعلمنا من سنن الله في المجتمع البشري أن الناس متفاوتون في هباتهم وفي خصائصهم ، وأن الواحد منهم لا يستطيع أن يقوم بكل الاعمال ، وأن أفضل توزيع للاعمال هو ما كان ملائما لتوزع الهبات والاختصاصات في الناس ، بذلك يقضي النظام الطبيعي الذي فطر الله الناس عليه .

ندخل معملا من المعامل الكبيرة لصنع آلة ميكانيكية ، فنرى أن هذه الآلة قد تحتاج لمئات العمليات الجزئية ، بل لآلافها أحيانا .

ونرى ان العمال موزعون إلى وحدات عمل ، قد لا يتجاوز تخصص بعضهم عملية واحدة ، إذا أنهاها سلّم القطعة لغيره ، وهكذا حتى تتجمع الاجزاء كلها في آخر طريق الوحدات عند وحدة التجميع الأخير ، وهنا في فقرة الختام نشاهد القطعة الميكانيكية جاهزة بكل عناصرها ، مركبة تركيبها المطلوب .

وأي خلل في أي جزء من أجزاء الآلة ، تكون المسؤولية فيه على وحدة العمل الخاصة بصناعته ، ضمن التنظيم العام لوحدات العاملين .

كذلك ينبغي أن تكون خطط دعاة الأمة الاسلامية وموجهيها لبناء المجتمع الاسلامي .

فمن يصلح منهم للتعليم يوجه له ، ومن يصلح للتصنيع يوجه له ، ومن يصلح للتربية يوجه لها ، ومن يصلح للارشاد والنصح يوجه له ، ومن يصلح لأن يكون جنديا يُعد لهذه المهمة ، وهكذا إلى سائر الوظائف اللازمة لبناء المجتمع الاسلامي .

ومن الاخطاء الفاحشة المفسدة ، الاخلال بمقتضيات التوزيع الحكيم ، أو تكليف الكل بالكل ، فمثل هذا التكليف يفوّت ميزة الاتقان ، وميزة التكامل ، وقد يجعل بعض الاعمال تستأثر بكل الجهد ، وتبقي أعمال اخرى محرومة من أي جهد يوجه لانفاذها وإنجازها ، وقد تتضارب الاعمال فيبدد بعضها بعضا ، ويفسد بعضها بعضا .

وقد توجد أعمال عامة على الجميع أن يتدربوا عليها ، وأن يشارك كلٌ منهم فيها على مقدار استطاعته ، كأعمال الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، والجدال بالتي هي أحسن ، وكأعمال الدفاع والكرّ والفرّ ، وكالقدرة على استخدام الاسلحة المختلفة .

والتنظيم الحكيم كفيل بأن يخصص لهذه المشاركة وقتا لا يؤثر على الوظيفة التخصصية لكل منهم .

ومن الجهل الكبير بفقه هذه السياسة التي تقتضيها طبيعة المجتمع البشري ، توجيه اللوم للعلماء المتفرغين للعلم والتعليم أيًا كان اختصاصهم ، أو للدعاة المتفرغين للدعوة إلى الله والنصح والارشاد ، لأنهم لا يحملون السلاح للقتال في سبيل الله ، ولا

يخوضون المعارك السياسية مع الخائضين .

إن أكثر هؤلاء لا ينفعون في القتال ، ولو دخلوه لكان ضررهم أكثر من نفعهم ، ولا يصلحون أيضا للسياسة ولا للادارة ، ولو دخلوا شيئا من ذلك لكان إفسادهم أكثر من إصلاحهم ، لا نقصا في دينهم أو إخلاصهم ، ولكن لأن قدراتهم وهباتهم الفكرية والنفسية ليست مؤهلة للقيام بمثل هذه الاعمال التي تحتاج إلى قدرات خاصة فكرية ونفسية وجسدية تؤهل لها .

حسب العالم المؤهل للعلم والتعليم فقط وحسب الداعي المؤهل للدعوة فقط أن يقوم كل منهما بوظيفته ، فإذا نبغ من العلماء من هو أهل للحرب أو للسياسة أو للادارة رشحه المسلمون لذلك . وإذا نبغ من الدعاة المتفرغين للدعوة إلى الله من هو أهل لشيء من ذلك رشحه المسلمون له ، ودفعوه إليه .

وإلا فعلى هؤلاء وهؤلاء أن يقوموا بوظائفهم التي هم مؤهلون لها على قدر استطاعاتهم ، ويختار كل منهم من الاساليب المأذون بها شرعا ما يناسب نموذجه وطبعه ، بشرط التزامه بالمنهج الرباني العام ، واتباعه لسنة الرسول ﷺ ، في المجال الذي تفرغ له من مجالات العمل الاسلامي .

ولكن يحلو للكثيرين إلقاء التبعة على فئة من الناس غير فئتهم ، ليحرروا أنفسهم من التبعة ، ويتهربوا من مسؤوليات العمل ، وكثير منهم لا يؤدي وظيفة عمل اسلامي صحيح من خلال اختصاصه ، وما يستطيع من عمل بحسب هباته التي وهبه الله إياها .

وسنة الرسول العملية والقولية تبيّن لنا أنه كان صلوات الله عليه

ينظر في الرجال ، فيوجه كلا منهم لنوع الاختصاص الذي يحسنه ، من أنواع العمل الاسلامي الكثيرة المختلفة ، فيختار القادة الحربيين انتقاء ، ويختار أهل الرأي والمشورة ، ممن لهم قدرات إدارية وسياسية انتقاء ، ويوجه لحفظ العلم فريقا يرى فيهم ذلك ، ويوجه لتعلم لغات الناس وألسنتهم من يرى لديه أهلية ممتازة لذلك .

وحين تنطّع ابو ذر رضي الله عنه للإمارة لم يوله ﷺ ، وأبان له أنها أمانة ، وان هباته الخاصة ضعيفة لا تقدر على حملها ، ونصحه بأن لا يقبلها يوما من الأيام ، لأنه لا يقوى على حمل الأمانة .

٦ ـ ونمثّل للحقائق المركبة من المفاهيم الدينية أيضا بالعبادات ، فكل عبادة من العبادات الاسلامية حقيقة مركبة من أركان وشروط ، والاخلال بواحد منها قد يفسدها .

وفوق الأركان والشروط سنن وآداب هي من درجات الكمال والاحسان فيها .

٧ ـ ونمثّل للحقائق المركبة بشروط الاجتهاد في الدين ، لاستنباط الأحكام الشرعية .

فإذا قال قائل : لديّ الاخلاص العظيم ، والغيرة على الدين ، وعندي الإيمان بالله واليوم الآخر ، وأنطق باللغة العربية ، والله يرشدني طريقي إذا أنا باشرت استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الاسلامية ، ومن مصادر التشريع الأخرى .

ولم يكن لديه العلم ولا الاهلية المناسبة لاستنباط الأحكام الشرعية من مصادرها .

أفيجوز عقلا وشرعا أن نسمح له بأن يكون مجتهد يستنبط أحكام الدين بنفسه من مصادر التشريع ؟!

إن الإيمان والاخلاص لا يكفيان وحدهما لاستنباط الاحكام الشرعية من مصادرها ، فالأهلية للاجتهاد حقيقة مركبة من جملة أجزاء وعناصر، منها الايمان والاخلاص، والعلم بالكتاب والسنة ، والاطلاع على فقه فقهاء الصحابة والتابعين ، والعلم باللغة واصولها وضوابطها ، وغير ذلك مما بيّنه العلماء ، مع القدرات الذهنية الخاصة المؤهلة للاستنباط .

فإذا وجدت هذه الأهلية للاجتهاد في إنسان جاز له أن يجتهد ، بل ربما وجب عليه أن يجتهد فيما يجدّ من مسائل ومشكلات ، ليبين للناس الحكم الذي يجب عليهم أن يتّبعوه ، مستنبطا من مصادر التشريع .

أمّا من اجتهد أو تنطّع لهذا العمل الخطير الجليل ، دون أن يكون أهلا له ، فهو معتدٍ جائر ، يفتئت على دين الله ، ويفتي بغير علم ، ويضر ويفسد .

٨ ـ ونمثّل للحقائق المركبة بالأهلية للقيام بالأعمال السياسية ، أو الأعمال الإدارية ، فهي حقيقة مركبة من أركان وشروط فكرية ونفسية وخلقية ، مع شروط الإيمان والتقوى ، ومع وجود الظروف الاجتماعية المواتية .

فلا تكفي فيها الغيرة لإقامة الحكم الاسلامي ، أو القدرة على الحركة التنظيمية الحزبية ، أو القدرة على الدعاية وبث الأفكار ، أو القدرة على تصيّد الموالين ، أو القدرة على مغالبة الخصوم بمؤامرات

الكيد ، إلى غير ذلك مما مهرته الأحزاب ، والتكتلات التي لا تتقي الله في أعمالها .

سادساً :

ممّا سبق يظهر لنا بوضوح أن الحقائق الشرعية حلالها وحرامها وواجبها ومندوبها ومكروهها ذوات حدود .

فالنقص عن هذه الحدود تفرط .

والزيادة على هذه الحدود غلوّ .

والانحراف عنها في العمل معصية ، وإذا كان هذا الانحراف ناقضا من نواقض الايمان فهو معصية من درجة الكفر .

والتغيير في هذه الحدود الدينية ، أو إدخال مفاهيم ما أنزل الله بها من سلطان ، ابتداع وتحريف ، فإن مسَّ شيءٌ من ذلك جانب العقيدة بناقض من نواقض الإيمان فهو كفر . وإن كان في الأحكام والتشريعات فهو افتئات على الدين ، وتشريع بما لم يأذن به الله ، وهو عدوان على خصائص الربوبية ، وإن كان غلوّا في عبادات أجناسها مشروعة والغلوّ فيها غير مشروع فهي رهبانية لم يأذن بها الله .

قال الإمام ابن تيمية :

« فإن أقواما استحلوا بعض ما حرم الله ، وأقواما حرموا بعض ما أحل الله ، وكذلك أقوام احدثوا عبادات لم يشرعها الله ، بل نهىٰ عنها .

وأصل الدين : أن الحلال ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرّمه الله ورسوله ، والدين ما شرعه الله ورسوله ، ليس لأحد أن

يخرج عن الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله ، قال الله تعالى :

﴿وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السُبل فتفرّق بكم عن سبيله . ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾ [١] .

وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ : انه خط خطا ، وخط خطوطا عن يمينه وشماله ، ثم قال : « هذه سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو اليه » ثم قرأ : **﴿وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾**

وقد ذكر الله تعالى في سورة الانعام والاعراف وغيرها ما ذم به المشركين ، حيث حرموا ما لم يحرمه الله تعالى ، كالبحيرة والسائبة ، واستحلوا ما حرمه الله ، كقتل اولادهم ، وشرعوا دينا لم يأذن به الله ، فقال تعالى :

﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟﴾ [٢]

ومنه أشياء هي محرمة جعلوها عبادات كالشرك ، والفواحش ، مثل الطواف بالبيت عراة ، وغير ذلك » انتهى [٣] .

وقال في موضع آخر [٤] :

« والعبادات الدينية اصولها الصلاة والصيام والقراءة . ولما

---

(١) الانعام آية ١٥٣ .
(٢) الشورى آية ٢١ .
(٣) انظر الفتاوى الكبرى المجلد العاشر ص ٣٨٨ .
(٤) المرجع السابق ص ٣٩١ ـ ٣٩٢ .

كانت هذه العبادات هي المعروفة قال (أي : رسول الله ﷺ) في حديث الخوارج الذي في الصحيحين :

(يحضر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية) .

فذكر اجتهادهم بالصلاة والصيام والقراءة ، وأنهم يغلون في ذلك ، حتي تحقر الصحابة عبادتهم في جنب عبادة هؤلاء .

وهؤلاء غلوا في العبادات بلا فقه ، فآل الأمر بهم إلى البدعة ، فقال : (يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما وجدتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة) .

فإنهم قد استحلوا دماء المسلمين ، وكفروا من خالفهم ، وجاءت فيهم الاحاديث الصحيحة .

قال الامام احمد بن حنبل رحمه الله تعالى : صح فيهم الحديث من عشرة أوجه ، وقد أخرجها مسلم في صحيحه ، وأخرج البخاري قطعة منها .. » انتهى .

وقال في موضع آخر[1]

« ولا يجوز أن يقال : إنّ هذا مستحبٌّ أو مشروع إلا بدليل شرعي ، ولا يجوز أن يُثبت شريعة بحديث ضعيف ، لكن إذا ثبت أنّ العمل مستحبٌّ بدليل شرعي ، وروي له فضائل بأسانيد ضعيفة

(١) المرجع السابق ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩

جاز أن تُروى إذا لم يعلم أنها كذب ، وذلك أن مقادير الثواب غير معلومة ، فإذا روي في مقدار الثواب حديث لا يُعرف أنه كذب لم يجُزْ أن يُكذَّب به .

وهذا هو الذي كان الإمام احمد بن حنبل وغيره يرخّصون فيه ، وفي رواية أحاديث الفضائل . وأمّا أن يثبتوا أنّ هذا عمل مستحبٌّ مشروع بحديث ضعيف فحاشا لله .

وما فعله النبي ﷺ على وجه التعبّد فهو عبادة يُشرع التأسي به فيه ، فإذا خصص زمان أو مكان بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سُنّة .. » انتهى .

وقال رحمه الله في موضع آخر[1]

« قول بعض الناس : (الثواب على قدر المشقة) ليس بمستقيم على الإطلاق ، كما قد يستدل به طوائف على أنواع الرهبانيات ، والعبادات المبتدعة ، التي لم يشرعها الله ورسوله ، من جنس تحريمات المشركين وغيرهم ، مما أحل الله من الطيبات ، ومثل التعمق والتنطع ، الذي ذمه النبي ﷺ حيث قال : (هلك المتنطعون) ..

مثل الجوع أو العطش المفرط الذي يضر العقل والجسم ، ويمنع أداء واجبات أو مستحبات أنفع منه ، وكذلك الاحتفاء والتعرّي ، والمشيُ الذي يضر الإنسان بلا فائدة .. »

واستدرك ابن تيمية رحمه الله ، فذكر أنّ العمل المطلوب

---

(١) المرجع السابق ص ٦٢٠ – ٦٢١ .

شرعا قد لا يتحقق إلا بمشقة زائدة لظروف طارئة ، أو أصلية ، وفي هذه الحالة يزيد الأجر بمقدار زيادة المشقة ، فقال :

« فكثيرا ما يكثر الثواب على قدر المشقة والتعب ، لا لأن التعب والمشقة مقصود من العمل ، ولكن لأن العمل مستلزم للمشقة والتعب ، هذا في شرعنا ، الذي رُفعت عنا فيه الآصار والاغلال ، ولم يُجعل علينا فيه حرج ، ولا أُريد بنا فيه العُسْرُ » انتهى .



الفصل الثّاني

تمهيد حول مفاهيم التفريط والغلو

(١)

أمثلة :

١ ـ الإسراف في الاكل والشرب غلوّ يجلب الداء وقد يقتل ، والاسراف في الجوع والعطش تفريط قد يوقع في السقم الشنيع وقد يقتل .

والوسط النافع هو الاعتدال من غير اسراف في الزيادة ولا في النقصان .

والاعتدال هنا ذو مراتب : عليا ـ وسطى ـ ودنيا .

فالعليا هي التي أرشد إليها الرسول ﷺ بقوله : « بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه » .

والوسطى ما زاد على اللقيمات اللواتي يقمن الصلب حتى المرتبة الدنيا .

والدنيا هي التي بينها الرسول ﷺ بقوله : « فإن كان لابد فاعلا فثلث لطعامه ، وثلث لشرابه ، وثلث لنفسه » .

٢ ـ والإسراف في الكد والعمل من دون راحة غلو مسقم أو مهلك ، والاسراف في الراحة والكسل وترك العمل تفريط بحق

الجسم والنفس مسقم ضار ، وقد يهلك صاحبه .

والوسط النافع هو الاعتدال من غير اسراف في بذل الجهد ، ولا اسراف في الاخلاد الى الراحة وترك العمل .

والاعتدال هنا ذو مراتب : أدناها مرتبة العمل الواجب ، واوسطها مرتبة العمل المبرور الزائد على الواجب ، وأعلاها مرتبة الاحسان في العمل ، وهو العمل الكامل الذي لا لهو فيه ولا لعب ، مع أخذ الواجب من الراحة ومن الترويح عن النفس .

٣ ـ والاسراف في الحب غلوّ ضارٌّ وقد يهلك صاحبه ، والاسراف في ضبط العاطفة تفريط في يوقع صاحبه في جفاف العاطفة ، فالأنانية الشنيعة ، فالكراهية الكئيبة والبغض المقيت الضار ، فالوحشية التي تخشي من كل شيئ وتبغض كل شيئ .

والوسط النافع هو الاعتدال من غير إسراف في الحب ، ولا إسراف في ضبط العاطفة ، كما قال الرسول ﷺ : « أحبب حبيبك هوناً ما ، عسي أن يكون بغيضك يوماً ما ، وأبغض بغيضك هوناً ما ، عسي أن يكون حبيبك يوما ما » حديث حسن رواه الترمذي والبيهقي عن أبي هريرة . ورواه غيرهما .

والاعتدال هنا ذو مراتب ، أدناها مرتبة الحب الواجب ، وأوسطها مرتبة الحب المبرور ، وأعلاها كمال الحب في الله .

وما هو دون المرتبة الدنيا تفريط ، وما هو بعد المرتبة العليا منحدر الغلوّ .

٤ ـ والضوء للابصار إذا نقص عن أقل ما يجب في القراءة أضرّ بالبصر وآذاه ، وربما أضعفه جدًا حتي تسبب في انعدامه بعد حين .

وإذا زاد جدًا فتجاوز مرتبة الكمال العليا أجهر البصر وآذاه ، وربّما أضعفه ، وربما اختطفه .

وبين الحدّين الأدنى والأعلى ثلاث مراتب : مرتبة واجبة ، ومرتبة حسنة وسطى تقع فيها درجات التوسع الحسن غير الواجب ، وفيها نفع ، ثم مرتبة عليا تقع فيها درجات الكمال النسبي ، وبعد آخر درجة من درجات هذه المرتبة العليا تهوي دركات الغلو الضار .

وهكذا ظهر لنا : أن بعض الحقائق ، لها ضمن حدودها ومقاديرها التي بها تحقَّق الغايات منها ، مراتب دنيا ، ووسطى ، وعليا .

ظهر لنا : أن النزول عن دنيا هذه المراتب تفريط بأقل ما يجب فيها ، وهو مذموم ، وقد يكون ضارا ، وأنّ تجاوز حدود علياها غلوّ ، وهو أيضا مذموم ، وقد يكون ضارا ، أو فيه عدوان على ما هو لغيرها من حقائق .

وأضيف أن هذه المراتب ربما يكون كلٌّ منها ذا درجات متفاوتات ، فقد علمتنا الملاحظة المتكررة للأشياء المادية والمعنوية ، أنها جميعا ذات درجات متفاوتات .

الحرارة تبدأ تصاعدا من الصفر وتنازلا تحته ، والقوة تتصاعد مع تصاعد الاعداد ، ودون أصغر الدرجات انعدام القوة نهائياً وبصفة كلية . والبصر ذو درجات ، والسمع ذو درجات ، وسائر الحواس كذلك . والعلم بالشيء ذي الصفات يتفاوت . والإيمان ذو درجات ، والكفر ذو دركات . والحب والبغض كذلك .

فالتفاضل قاعدة الوجود التي يندر فيها الاستثناء .

(٢)

ويوجد قسم من الحقائق تضيق مسافة حدودها ومقاديرها ، فلا نكاد ندرك لها مراتب أو درجات لهذه المراتب ، حتي يبدو لنا أنها قوالب لا تحتمل المخالفة بأقلّ المقادير وأدناها ، فهي لا تنطبق إلا على ما يماثلها تماما ، فما نقص عن حدودها ومقاديرها من أي طرف من أطرافها أو جانب من جوانبها كان تفريطا ، وما زاد على حدودها ومقاديرها من أي طرف من أطرافها أو جانب من جوانبها كان غلوّا .

أمـثلة :

١ ـ فالخوذة إنْ نقصت عن دائرة رأس صاحبها لم تصلح ، إذْ لا يدخل الرأس فيها ، بسبب التفريط في حق الرأس ومقدار دائرته ، وإن زادت على دائرة الرأس لم تصلح ، إذ لا تثبت على الرأس ، ولا يمسك الرأس بها ، بسبب الغلوّ في توسيع بطنها .

٢ ـ والمسامير اللولبية في الآلات الدقيقة التي جعلت فيها ثقوب لولبية ذات حدود ومقادير شديدة التركيز ، لا تصلح ما لم تكن على وفق حدود ثقوبها ومقاديرها تماما .

فإن زادت لم تدخل ، وكان ذلك بسبب الغلوّ فيها عن حدودها ومقاديرها .

وإن نقصت دخلت ، ولكن لم تؤدّ وظيفة الربط والإمساك

المطلوب ، وكان ذلك بسبب التفريط بما يجب فيها .

٣ ـ وبعض مفاتيح الأقفال كذلك لا تقبل الزيادة ولا النقص ، بل لا يصح فيها إلا صورة واحدة كاملة .

هذه أمثلة تقريبية .

٤ ـ ونواتج الأعمال الحسابية لها قوالب مطابقة لها تماما ، لا تقبل زيادة ولا نقصا ، فما زاد منها عن قالبه كان غلوّا مرفوضا ، وما نقص منها عن قالبه كان تفريطا مرفوضا .

هذا مثالٌ تحديدي .

٥ ـ وصكوك العقود والعهود يجب أن تطابق مطابقة كاملة ما تمّ عليه العقد أو العهد ، دون زيادة ولا نقصان ، وهو ما بينه الله عز وجل بقوله في آية المداينة التي في آخر سورة (البقرة) :

﴿ يآأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمّىً فاكتبوه ، وليكتبْ بينكم كاتبٌ بالعدل ، ولا يأب كاتب أن يكتب كما علّمه الله ، فليكتب وليملل الذي عليه الحقّ وليتّق الله ربّه ولا يبخس منه شيئا ﴾

وبقوله عز وجل فيها :

﴿ ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا ﴾

(سورة البقرة الآية : ٢٨٢)



الفصـــل الثــالث

تعريف التفريط والغلوّ في الدين

أولاً : التفريط في الدين يكون بتقليص حدود الله ، والنقص من مساحة حقوق الدين ، أو بمجافاة هذه الحدود وعدم القيام بأيّ حق من حقوق الدين .

ويكون التفريط في الدين بسبب عدم الاهتمام بالمحافظة على حدود الله ، وعدم الرغبة بالتزامها ، أو القيام بحقوق الدين وواجباته ، من ضعف الانتماء إلى الدين ، أو الولاء له ، أو من انعدامها ، وذلك يرجع إلى تناقص الايمان إلى درجة الصفر ، أو إلى غيبوبته عن التصور العامل المؤثر .

والتفريط في الدين ان لم يكن من مستوى الكفر والجحود ، فهو اتباع للهوى ، وايثار للشهوات ، وحبّ للعاجلة ، وترك للآخرة ، وقد يصل ذلك إلى مستوى الرغبة بالفجور ، وهو الانطلاق الوقح في المعاصي والآثام دون أيّ كابح ضابط .

ثانياً : والغلوّ في الدين يكون بتجاوز حدود الله فيه ، توسعاً في مساحة الدين المحدّدة بهذه الحدود .

ويكون الغلوّ في الدين بسبب المبالغة في الاندفاع القوي دون بصيرة ، بغية الظفر بأعلى الدرجات في الدين ، واحتلال أرفع

المنازل ، ويرافق هذا الاندفاع حركة متسرعة هوجاء ، يكون معها قفز أرعن ، وتعمّق محدود ، واضطراب في الرؤية ، وفساد في تصور الحقيقة .

وقد يكون الغلوّ في الدين بسبب سوء فهم حقيقة الدين ، أمّا من اجتهادات المغالي نفسه ، أو من اجتهادات أمامه وقائده الذي يتبعه ، ومن ذلك ادخال الرأي الشخصي في قضايا الدين ، وأحكامه وشرائعه ، وجنوح الفهم عن الرؤية الصحيحة لحدود الدين ، وترك الاتباع الموقع في الابتداع .

وقد يكون الغلوّ في الدين بسبب الرغبة في احتلال مركز الاحترام والتقديس عند العامّة ، الذين يرون الغلوّ في الدين ارتقاء في مراتبه ، ولا يفهمون أن كمال التديّن بالتزام حدود الدين دون تفريط ولا غلوّ .

ومع الرغبة في احتلال مركز الاحترام والتقديس ، تأتي رغبات أخرى ، منها منافع دنيوية مالية وغيرها ، وبعض الغلوّ يكون بمثابة ستور مصطنعة لاخفاء قبائح ومعاصي من كبائر الاثم .

وبعض الغلاة منافقون كفرة ، مندسّون لافساد مفاهيم الدين والتحريف فيها .

فالغلوّ في الدين خروج عن حدود الدين ، مع زعيم الانتماء إليه ، وشدّة الولاء له ، ويكون من سوء التصوّر وفساده ، أو من الكيد للدين والمكر به .

ويصحب الغلوّ دائماً جهل وتعصُّب وهوى ، وتزينة وساوس الشيطان وتلبيسات إبليس .

ثالثاً : وكلٌّ من التفريط والغلوّ يكون في الأركان الأربعة التالية :

١ ـ العقائد والمفاهيم الدينية الأساسية .

٢ ـ الأحكام الشرعية .

٣ ـ السلوك الديني .

٤ ـ الولاء للدين أو باسم الدين .

وفي عرضنا التالي شرح للتفريط والغلوّ في هذه الأركان .



الفصل الرابع

بيان التفريط والغلوّ في العقائد والمفاهيم الدينية الأساسية

(١)

مقدمة :

إن العقيدة الاسلامية تعتمد على الحق ، ذو حدود لها بدايات ولها نهايات ، وداخل حدود الحق مساحته الفكرية ، فما كان وراء حدود الحق فهو الباطل ، سواء أكان قبل البدايات أو بعد النهايات ، إنه ليس بعد الحق إلاّ الضلال .

فمن أخذ ببدايات حدود الحق فعلية أن يستمر داخل الحدود ، حتي يستغرق مساحة الحق ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وعليه أن يكون على حذر من التجاوز وهو يظن أنه يستوفي مساحة الحقّ استغراقا ، فاذا تجاوز الحدود سقط في الباطل لا محالة ، وكان ذلك غلوّا ، وعليه أيضاً أن يكون على حذر من اخراج بعض مساحة الحق ، واعتبارها ليست منه ، فان فعل شيئاً من ذلك سقط في الباطل لا محالة ، وكان ذلك تفريطاً .

فلنبحث في كل من التفريط والغلو في العقائد والمفاهيم الدينية الأساسية .

(٢)

التفريط في العقائد والمفاهيم الأساسية :

ويكون التفريط في العقائد أو في المفاهيم الدينية الأساسية ، بالتهاون في القضايا التي تدخل في هذه المجالات ، والتسامح في عدم الأخذ بها .

ويكون أيضاً بتوسيع حدودها وانسياحها ، أو بتقليص حدودها ، أو بازاحة مواضعها ، أو بتغيير صفاتها أو شروطها أو أركانها ، تهاونا وقلة مبالاة بالتزام حدود الحق ، وباستغراق مساحته على قدر الاستطاعة .

هذا التهاون في قضايا العقائد والمفاهيم الدينية الأساسية من شأنه أن يفسد هذه العقائد والمفاهيم ، ويجعلها عرضة للتحريف أو الابتداع ، وبمرور الزمن يدخل في مفاهيم الدين وعقائده ما ليس منها ، ويخرج من مفاهيم الدين وعقائده ما هو منها ، ويتحوّل الدين فيكون أوضاعاً بشرية تعبث بها الأهواء ، ويتلاعب بها الشياطين ، وأصحاب المصالح الخاصة ، وأهل الأهواء .

وكم من بدع دخلت في مفاهيم الدين وعقائده عند الجهلة ، ولدى كثير من الفرق ، بسبب التهاون الذي أدّى إلى التفريط ، فالى ألوان من البدع الباطلات ، والتحريفات السخيفات .

فلا يجوز التهاون في عقيدة ثابتة عقلاً أو شرعاً بصفة قطعية ، كالايمان بالله وصفاته وكمالاته واسمائه الحسني ، وكالايمان بالملائكة والجن ، والايمان بسائر الأخبار القطعية من أنباء الغيب الحاضر ،

أو الغيوب الماضية ، أو الآتية ، وكل ما جاءت به قواطع النصوص الدينية ذات الدلالات القطعية في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ ، وكالايمان بكل ما تواتر عن رسول الله ﷺ وثبت بصفة قطعية ، وفي مقدمة ذلك القرآن المجيد الشامل لكل آية منه وجزء آية ، والشامل لكل رواياته المتواترة .

ولا يجوز التهاون في أية عقيدة يحكم شرعاً على منكرها بالكفر أو الفسق .

وكذلك لا يجوز التهاون في المفاهيم الدينية المبينة في كتاب الله أو سنة رسوله الثابتة ، كمفاهيم سنن الله التكوينية ، أو الجزائية ، أو التكليفية ، وكالمفاهيم الموصولة بالعقائد الأخلاقية والتشريعية العامة ، وغير ذلك .

ومن هذا التهاون التقصير في حفظ النصوص ، وحفظ مفاهيمها ، والتقصير في تبليغها ، ونقلها إلى الأجيال ، من سلف إلى خلف .

وبسبب التفريط في الاعتقادات والمفاهيم الدينية تمسكاً ، وحفظاً ، وتبليغاً موثقاً ، نسيت العقائد والمفاهيم الدينية الصحيحة المنزلة على الأمم السابقة ، ودخل في أديانهم تحريف كثير ، ولو أنها بقيت على أصولها كما أنزلت لاكتشف الناس وحدة الأديان الربانية كلّها ، وتكميل اللاحق منها للسابق مراعاة لتطور المجتمع البشري ، وتكامل صور علاقات الناس وتعاملاتهم ، واختلاف طرق معاشهم ، ونظم حياتهم ، ونمو مداركهم وتجاربهم وخبراتهم .

وقد بيّن الله في القرآن ما دخل في الأديان السابقة من تحريف

مقصود ، ونسيان جرّ إليه التهاون ، فقال عزّ وجلّ بشأن بني اسرائيل في سورة (المائدة ٥) :

﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم . وجعلنا قلوبهم قاسية . يحرفون الكلم عن مواضعه . ونسوا حظا مما ذكّروا به ..(١٣)﴾

وقال عزّ وجلّ بشأن النصاري في السورة نفسها :

﴿ومن الذين قالوا إنّا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظا مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاءَ إلى يوم القيامة وسوف ينبئهم الله بما كانوا يصنعون(١٤)﴾

والتفريط أنسىٰ كثيراً من الأمم السابقة ما ذكروا به على ألسنة رسل ربّهم ، فانحرفوا عن الدين انحرافا كليًّا ، فاستحقّوا الهلاك ، وفي بيان ذلك قال الله تعالى في سورة (الأنعام ٦) :

﴿ولقد أرسلنا إلى أمم من قبلك فأخذناهم بالبأساءَ والضراءَ لعلهم يتضرّعون(٤٢) فلو لا إذ جآءهم بأسنا تضرّعوا ولكن قست قلوبهم وزيّن لهم الشيطان ماكانوا يعملون(٤٣) فلما نسوا ماذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء حتىٰ إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فاذا هم مبلسون(٤٤)﴾ .

بالبأساء : أي بالجوع والحرمان من طعام يأكلونه حتىٰ يحسوا بالمجاعة .

والضراء : أي بالمصائب في الأموال والأنفس .

لعلهم يتضرّعون : أي لعل البأساء والضراء تذكرانهم بالله ، فيؤمنوا به ، ويتذللوا إليه عابدين له بالدعاء أن يرفع عنهم مانزل بهم ، وأصل التضّرع تذلل ولد الدَّابة لضرعها ليرضع منه ، وإذا

كان الجوع يدفع ولد البهيمة حتي يتذلل ويخفض رأسه وجسمه لضرعها ، فان المجاعة في الناس والمصائب في الأموال والأنفس أدعى لأن تجعلهم يتذللون إلى ربّهم ، فيدعونه أن يكشف عنهم مانزل بهم .

فاذا هم مبلسون : أي منقطعو الحجة ، يعترفون على أنفسهم بأنهم كانوا ظالمين . وساكنون ذليلون يائسون من النجاة ؛ لاكتشافهم أنّهم مستحقون لما نزل فيهم ، يقال : ابلس الرجل ، إذا انقطعت حجته ، وإذا قنط ويئس من رحمة الله ، وإذا تحيّر ودهش ، وإذا سكت نادماً يائساً خائفاً حزيناً ، ومن ذلك سمّي سفيه الجنّ إبليساً .

والنسيان الذي يسببه التهاون بالواجبات والتفريط فيها ، أو يسببه الأعراض عن ذكر الله ، يحاسب الله عليه ويؤاخذ عليه ، وفي بيان ذلك يقول الله عزّ وجلّ في سورة (طه ٢٠) :

﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإنّ له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى(١٢٤) قال ربّ لم حشرتني أعمىٰ وقد كنت بصيرا(١٢٥) قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسي(١٢٦) ﴾ .

فالانسان الذي تحدّث عنه هذا النص قد كان مؤمناً ، فأعرض عن ذكر الله ، فنسي آيات ربه ربّه ، فعاقبه بالضّنك في معيشته في الحياة الدنيا ، وهو ضيق وعذاب نفسي ، ويحشره يوم القيامة أعمىٰ كالكافرين .

فيقول : ربّ ، لم حشرتني أعمى مثل الكافرين ، وقد كنت في

الحياة الدنيا بصيرا ذا إيمان .

فيقول الله له : كذلك ، أي لقد عاملناك بمثل عملك ، أتتك آياتنا فرأيتها ، وعرفت أنّها حقّ ، وآمنت بها ، ثم أعرضت عن الذكر والعبادة والطاعة إعراضاً كاملاً ، حتىٰ نسيت آياتنا ، فكنت مثل الكافرين فكراً ونفساً وعملاً ، فأنت الآن تستحق أن تكون أعمي مثلهم ، وأن نعرض عنك كما أعرضت ، ونهملك كما أهملت آياتنا ، فتنساك ملائكة الرحمة فلا ترعاك بما ترعىٰ به المؤمنين .

فالنسيان الناشيء عن الاهمال والتهاون والتقصير نسيان يؤاخذ الله عليه ، وهو أمر يقتضيه الحقّ والعدل .

ومن التفريط في العقائد ما نلاحظه لدىٰ بعض الفلاسفة المؤمنين بوجود خالق من اعتقادات فاسدة في صفات ذاته أو صفات أفعاله ، كاعتقادهم بأن الخالق يعلم الكليات دون الجزئيات ، أو أنه خلق مخلوقاً أعظم ، ثم ترك لهذا المخلوق أن يخلق من بعده ، ونحو ذلك من خرافات الفلاسفة في قصة العقول العشرة .

(٣)

الغلوّ في العقائد والمفاهيم :

ويكون الغلوّ في العقائد وفي المفاهيم الدينية بمجاوزة حدّ الحق فيها ، بدافع المبالغة الزائدة عمّا ينبغي ، للأخذ بها ، والتحمس لها ، ومناصرتها .

وهذا التجاوز لا يكون إلاّ خروجاً إلى الباطل بمقدار نسبة التجاوز . إنّه ليس بعد حدود الحق من خارج دائرة مفاهيمه ، أو مساحتها ، أو أرضها ، إلاّ الباطل وإلاّ الضلال .

إن الاندفاع العنيف في إتجاه الشيء دون بصيرة ضابطة ، وإرادة كابحة ، يجعل المندفع يعبر الجهة كلّها بقوة ، حتي يخرج عن حدّها الثاني الأقصي ، وحينما يخرج قد لا يتصور أنه خرج .

إن حدود الحق تناديه بدلائل الحق أن يرجع ولا يتجاوزها ، لكنَّ اندفاعه الأرعن قد غَشّىٰ على بصره وبصيرته ، فجعله مع الباطل والمبطين ، وجعله يوالي أعداء الدين ويناصرهم ويشاركهم في مواقعهم ، وهو يحسب أنه يحسن صنعاً .

ومن الغلوّ في هذا المجال ، اللجوء إلى الدفاع عن العقائد والمفاهيم الدينية بالحجج الباطلة ، وبالأكاذيب والافتراءات ، حينما لا يجد مناصرها قدرة على تقديم حجج صحيحة وبيانات صادقة .

إن الحقَّ ليس بحاجة إلى الباطل حتي ينصره ويؤيده ، إن تأييد الحق بالباطل يفسد قضية الحق ، ذلك لأن من استجاب لدعوة الحق ، فآمن به تأثراً بالحجج الباطلة ، إذا اكتشف يوماً ما أن الحجج التي جعلته يستجيب للدعوة فيؤمن من هي حجج باطلة ، فإن نفسه تُصاب بالخيبة ، فتنزع إلى الردة ، أو يتحول إلى منتفع صاحب مصلحة منافق ، ثم تعزف نفسه عن توجيه انتباهه لأيّ حجة أخرى ، وإن كانت من أقوى البراهين العقلية أو التجريبية أو الحسية ، وذلك بسبب غضبه من أسلوب الخديعة التي اتّخذ لاستدراجه .

فالهداية إلى الحق يجب أن تكون بالحق لا بالباطل ، قال الله عز وجل في الثناء على أمة الدعوة إلى الله ، الذين يهدون إلى دين الله ، من كل الأمم السابقة واللاحقة ، في سورة (الأعراف ٧) :

﴿ وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون(١٨١) ﴾ .

أي : يهدون إلى دين الله وصراط الله بالحق لا بالباطل ، فلا يتخذون الباطل وسيلة يهتدون بها إلى دين الله وصراطه .

وهم أيضاً يعدلون في أحكامهم بين الناس بالاستناد إلى قواعد الحق ، فهم بالحق يعدلون .

وقد يكون الغلوُّ في العقائد والمفاهيم الدينية ناتجا عن وسوسة من وساوس شياطين الجن أو الأنس ، فيندفع هؤلاء الغلاة في باطلهم ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً .

قال الله عز وجل في سورة (الكهف ١٨) :

﴿ أفحسب الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دوني أولياءَ إنّا اعتدنا جهنم للكافرين نزلا(١٠٢) قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا(١٠٣) الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً(١٠٤) أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً(١٠٥) ﴾ .

فالأخسرون أعمالا هم الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً .

والغلاة قد ضل سعيهم إذ ضل فكرهم ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ، وقد يدخلون في صنف الاخسرين أعمالا ، إذا كان غلوهم مخرجاً لهم عن الدين .

وقد يكون الغلو ناتجاً عن طمع بمصلحة دنيوية من هذا الغلو ، وقد يكون الغلو مكراً بالدين وأهله من شياطين الانس الذين يدخلون في الدين نفاقاً ليفسدوه من داخله .

وكم من بدع اعتقادية ومفاهيم دينية باطلة دخلت في الدين بسبب الغلو .

أمثـلة :

المثال الأول : ان الغلو في تعظيم الرسول ﷺ وتمجيده إلى مايزيد على البشرية الكاملة ، أمر يفضي إلى اعطائه بعض صفات الربوبية أو الألوهية .

وهذا باطل سببه الغلو في الاعتقاد ، والغلو في الاعتقاد قد يفضي بصاحبه إلى الكفر .

ومن ذلك ما وقع فيه النصارى بشأن عيسي عليه السلام ، إذ اعتقدوا أنه ابن الله ، أو هو الله ، أو هو أحد الأقانيم الثلاثة .

إن قضية الايمان بالله لا تحتمل إلاّ صورة واحدة هي صورة الحق ، والزيادة عليها غلو باطل ، والنقص منها عما يستطيع الفكر إدراكه تفريط باطل .

ولذلك خاطب الله النصارى بقوله عز وجل في سورة (النساء) :

﴿ يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلاّ الحق ، إنما المسيح عيسي بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم إنما الله آله واحد سبحانه أن يكون له ولد له ما في السماوات وما في

الأرض وكفي بالله وكيلاً[١٧١] لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً[١٧٢] فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله وأما الذين استنكفوا واستكبروا فيعذبهم عذاباً أليما ولا يجدون لهم من دون الله وليّا ولا نصيرا[١٧٣] ﴾ .

فغلو النصارى في المسيح عيسي عليه السلام هو من الغلو في الدين بغير حق ، ونجم عنه عدوان على حق الله ، فلزم من هذا العدوان التفريط بحق الله ، لذلك نهاهم الله عن قضيتين ، فقال لهم :

١ ـ ﴿ **لا تغلوا في دينكم** ﴾

٢ ـ ﴿ **ولا تقولوا على الله الا الحق** ﴾

إن غلوهم في عيسىٰ لم يضف إلى مساحة الحق التي لعيسي عليه السلام من مساحة مهملة ليس لها مستحق ، بل هي مساحة من الحق الخاص بالله ، فكان ذلك غلوا في عيسىٰ من جهة ، وجوراً على حق الله من جهة ثانية ، فهما غلو باطل وظلم باطل .

إن الايمان بعيسىٰ عليه السلام دين ، ولكن ضمن حدود الحق الذي هو له ، إنه عليه السلام كما قال الله :

١ ـ ﴿ **رسول الله** ﴾ .

٢ ـ ﴿ **وكلمته ألقاها إلى مريم** ﴾ .

٣ ـ ﴿ **وروح منه** ﴾ .

وبعد أن بين الله للنصارى حدود حقيقة عيسىٰ عليه السلام ،

ألزمهم بأن يؤمنوا بالله ورسله ، وبأن لا يقولوا ثلاثة أرباب أو آلهة أو أقانيم ، فقال لهم :

١ ـ ﴿فآمنوا بالله ورسوله﴾ .

٢ ـ ﴿ولا تقولوا : ثلاثة﴾ .

ثم حذرهم من الاستمرار على غلوهم في عيسىٰ ، وكفرهم بالله ، فقال لهم : ﴿انتهوا خيراً لكم .﴾

ثم بين لهم من صفات الله ما ينقض مقالتهم في عيسىٰ عليه السلام ، فقال لهم :

١ ـ ﴿ إنما الله اله واحد ﴾ .

٢ ـ ﴿ سبحانه أن يكون له ولد ﴾ .

٣ ـ ﴿ له ما في السماوات وما في الأرض ﴾ .

٤ ـ ﴿ وكفى بالله وكيلا﴾

ثم بين لهم أن عيسىٰ نفسه الذي يعبدونه من دون الله ما استنكف ولن يستنكف عن أن يكون عبداً لله ، وكذلك الملائكة المقربون ، فقال تعالىٰ :

١ ـ ﴿لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله﴾ .

٢ ـ ﴿ولا الملائكة المقربون .﴾

ثم حذّر الله من الاستنكاف عن عبادته ، ومن الاستكبار عنها ، فأبان عاقبة المؤمنين الذين يعملون الصالحات ، وعاقبة المستنكفين المستكبرين ، فقال الله تعالىٰ :

١ ـ ﴿ ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً ﴾

٢ ـ ﴿فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفّيهم أجورهم ويزيدهم من فضله﴾ .

٣ ـ ﴿وأمّا الذين استنكفوا واستكبروا فيعذّبهم عذابا أليماً ، ولا يجدون لهم من دون الله وليا ولا نصيرا﴾ .

إذن : فعيسىٰ عليه السلام هو عبدالله ، ولن يستنكف أن يكون عبداً لله . لأنه رسول مجتبىٰ . فليس هو ثالث ثلاثة ، وليس هو ابناً لله وليس هو الله ، ولم يقل للناس اتخذوني وامّي إلٰهين من دون الله ، ولم يأمر أحداً بعبادته ، وكان هو من العابدين لله .

والايمان بالله دين قبل الايمان بعيسىٰ ، وهذا الايمان يجب أن يلزم حدود الحق الذي هو لله عزّ وجلّ ، فالله تعالى :

١ ـ إلٰه واحد لا شريك له مطلقاً .

٢ ـ وقد تنزه عن أن يكون له ولد .

٣ ـ وله ملك السماوات والأرض وما فيها ومن فيهما .

٤ ـ وهو الوكيل على كل شيء ، فلم يوكل سبحانه في ملكه أحداً وكفى بالله وكيلا .

فكل نقص من هذه الصفات التي هي لله عزّ وجلّ هو تفريط بحق الله ؛ ولما كان الغلوّ النصراني في عيسىٰ عليه السلام عدواناً على قضية الايمان بالله عزّ وجل ، كان هذا الغلوّ كفراً ، ولذلك قال الله عزّ وجلّ في سورة (المائدة ٥) :

﴿لقد كفر الذين قالوا إنّ الله هو المسيح ابن مريم وقال المسيح يا بني إسرائيل اعبدوا الله ربي وربّكم إنه من يشرك بالله فقد حرّم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار[٧٢] لقد كفر

الذين قالوا إنّ الله ثالث ثلاثة وما من إله إلاّ إله واحد وإن لم ينتهوا عمّا يقولون ليَمَسَّنَّ الذين كفروا منهم عذابٌ أليم[٧٣] أفلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم[٧٤] ما المسيح ابن مريم إلاّ رسول قد خلت من قبله الرسل وأمّه صدّيقة كانا يأكلان الطعام أنظر كيف نبيّن لهم الآيات ثم أنظر أنّى يؤفكون[٧٥] قل اتعبدون من دون الله ما لا يملك لكم ضرّاً ولا نفعاً والله هو السميع العليم[٧٦]. قل يا أهل الكتاب لا تغلو في دينكم غير الحقّ ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلّوا من قبل واضلوا كثيراً وضلّوا عن سواء السبيل[٧٧] ﴾

وهؤلاء القوم المشار إليهم في الآية الأخيرة من هذا النصّ هم اليهود ومن على شاكلتهم ، فقد ضلّوا في عقائدهم ، ونقلوا ضلالاتهم إلى غيرهم فأضلوا كثيراً ، بإفسادهم في الأرض ، وضلوا عن سواء سبيل الله لعباده ، الذي بيّن لهم فيه منهاج سلوكهم الأمثل في الحياة ، وهو المنهاج الذي يحقق لهم السعادة .

ونظير غلو النصارى في عيسى عليه السلام ما وقع فيه بعض غلاة اليهود ، من اعتقادهم في شأن العزيز أنه ابن الله ، وقد سبقهم في مثل هذا قوم من الذين كفروا من قبل ، فقال الله عز وجلّ في سورة (التوبة ٩) :

﴿ وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ، ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنّى يؤفكون[٣٠] ﴾ .

يضاهئون : أي يشابهون ويشاكلون .

ونظير ذلك غلاة الشيعة ، في شأن عليّ وذريته ، واعتقاد الجزء الألهي فيهم ، أو اعطائهم صفة العصمة التشريعية .

وأشنع غلاة الشيعة هم الذين استجابوا للدعوة الباطنية ، فغلوا في علي بن أبي طالب وذريته ، ثم انسلخوا من الدين كلّه ، وسقطوا بذلك في حبائل اليهود ، الذين دبروا مكايد كثيرة لافساد الاسلام ، من داخل صفوف المتسبين إليه ، فدسوا فيهم منافقين منهم ، وأخذ هؤلاء المنافقون يعبثون بالجاهلين والفاسقين ، ويوجهون أهل الأهواء لافساد عقائد الاسلام وشرائعه .

المثال الثاني : ومن الغلو في الاعتقاد غلو أهل الجبر ، إنتصاراً لصفة قدرة الله على كل شيء ، وصفة أن الله يفعل ما يريد ، وأن الله خالق كل شيء ضد صفات عدل الله وحكمته ورحمته وأن الله لا يظلم مثقال ذرة . وأنّه لا يكلف نفساً إلاّ وسعها .

وفي مقابل غلو أهل الجبر ، قام غلو نفاة القدر (المعتزلة) انتصاراً لصفات عدل الله وحكمته ورحمته ، وأنه لا يظلم أحداً مثقال ذرة ، وأنه لا يكلف نفسفاً إلاّ وسعها ، ضد ما ثبت لله من أنه عز وجل خالق كل شيء وأنه محيط بكل شيء علماً ، وأن كل شيء علماً ، وأن كل شيء بقضاء وقدر ، حتي العجز والكيس .

المثال الثالث : ويغلوا بعض الجهلة المنتمين إلى السلفية ، أو بعض الدخلاء للمنغنم ، في موضوع الصفات ، حتي يقعوا في التجسيم وتشبيه الله بخلقه في خصائص الحادثات ، في مقابل غلو بعض المؤولين للصفات الذين يصلون إلى تعطيل كثير من الصفات التي أثبتها الله لنفسه ، أو أثبتها الرسول ﷺ له ، مع أنه لا يوجد

أي موجب لتأويل النصوص فيها .

المثال الرابع : ومن الغلو في الاعتقاد غلو المشركين ، فهو إمّا غلو فيمن جعلوه شريكا في الألوهية من أنبياء وأولياء وصالحين ، ثم انسحب ذلك على أوثان هؤلاء وأضرحتهم وأشيائهم ، أو أشياء تتصل بهم من قريب أو من بعيد ، ثم كان لهذه الأشياء تقديسها الخاص بها في أوهام المشركين وضلالاتهم . وإما غلوٌّ في تعظيم الله وإجلاله بفهم خلاطيء ، جعل المشركين يتصورون أن من التجني على مقام الله العظيم الدخول في بابه ، والتذلل عند أعتابه ، وسؤال جنابه ، إلاّ عن طريق الوسطاء الذين يتقربون بهم إلى الله زلفى .

مع أن الله عز وجل لا يحتاج إلى وسطاء ، وليس بينه وبين أيّ عبد من عباده حجاب ، ولا بواب ، ولا باب ، إلاّ باب الدعاء والمناجاة ، والعمل الصالح بعد الايمان .

المثال الخامس : ويغلو بعض الجهلة من عوام المسلمين في تعصبهم وعدائهم لليهود الكفرة ، الذين كادوا الاسلام والمسلمين كيداً عظيماً ، فيعادون بني إسرائيل جميعاً ، حتي المؤمنين السابقين منهم ، وحتي أنبياء الله الذين نؤمن بهم ، ونحبهم ، ونعظمهم ، ونعتقد أن الايمان بهم جزء من أركان العقيدة الاسلامية .

وكأنَّ القضية قضية قوميَّة عرقية ، وليست قضية دينية ربانية .



الفصل الخامس
بيان التفريط والغلو في الأحكام الشرعية
(١)

مقدمة :

إن الأحكام التشريعية الدينية حقائق دينية ذات حدود ربانية ، غايتها امتحان الطاعة لله والرسول فيها ، وهي موجهة للمكلفين .

فلا يجوز فيها النقص عما شرع الله ورسوله إلاّ باذن شرعي .

وأحكام الله تفهم بالنص الصريح ، أو بفحوى النص ودلالته الضمنية ، أو بالقياس : على ما ثبت في النص أو بكونه نوعاً من أنواع قاعدة كلية عامة من كليات الدين ، كقاعدة وجوب الالتزام بالحق والعدل في الحكم والقضاء بين الناس ، وكقاعدة تحريم أكل أموال الناس بالباطل ، كقاعدة تحريم ما غلب ضرره على نفعه ، وكقاعدة أن الأصل في الأشياء التي لا ضرر فيها الاباحة .

ومن أحكام الله وجوب طاعة من أمر الله بطاعته من الناس ، إذا أمر هذا أو نهى في قضايا أذن الله له بأن يأمر فيها أو ينهى ، ويكون ذلك فيما لم ينزل الله حكماً تكليفياً بأمر أو نهي ، ولم يبين الرسول ﷺ حكمه ، ولم يجعل الله أو رسوله فيه للناس حقوقاً خاصة محترمة لا يجوز العدوان عليها ، كحقوق الأنفس ،

والأموال ، والأعراض .

وإذا كانت الفرائض الدينية أموراً واضحات لا يجوز تضييعها ، والمحرمات الدينية أموراً واضحات لا يجوز انتهاكها ، فإنّ لأحكام الله ورسوله من بعد الفرائض والمحرمات حدوداً لا يجوز تخطيها ولا تجاوزها دخولاً ولا خروجاً .

عن أبي ثعلبة الخشني ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال :

« **إن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها ، وحرّم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها** » . قال النووي : حديث حسن رواه الدارقطني وغيره .

ووصف القرآن بعض ما أنزل من أحكام بأنها حدود الله ، لنفهم أن سائر ما أنزل من أحكام تشريعية تدخل تحت عنوان «حدود الله» وفيما يلي طائفة من ذلك :

١ ـ ففي سورة (البقرة ٢) خاطب الله الذين آمنوا ، فوجه لهم أحكاماً تتعلق بالصيام ، والاعتكاف في المساجد ، وقال في آخرها :

﴿ **تلك حدود الله فلا تقربوها كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون** (١٨٧) ﴾ .

فنهى هنا عن الاقتراب من حدود الله نهي إرشاد ، لأن من اقترب من الحدود أوشك أن يقع فيها .

٢ ـ وفي سورة (البقرة ٢) أيضاً بين الله أحكاماً كثيرة تتعلق بموضوعات مختلفة : في النفقة ـ والقتال في سبيل الله ـ والقتال في

الشهر الحرام ـ وفي الخمر والميسر ـ وفي شأن اليتامى ـ وفي النكاح ـ وفي المحيض ـ وفي العدة ـ ثم قال الله عز وجل بعد بيان هذه الأحكام :

﴿ **تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون** (٢٢٩) ﴾ .

فنهى هنا عن تعدي حدود الله نهي تحريم جازم ، بدليل قوله تعالى :

﴿ **فأولئك هم الظالمون** ﴾ .

ثم أحال في ضمن بيان حكم جواز رجوع الزوجة المطلقة ثلاثاً إلى زوجها الأول ، بعد أن يطلقها الثاني ، إلى أن هذا الجواز مشروط بأن يظنّا أنهما سيقيمان حدود الله ، وهي حدود أحكام المعاشرة الزوجية ، وواجبات كلٍ من الزوجين نحو الآخر ، وفي ذلك ذلك قال الله تعالى عقب الآية السابقة :

﴿ **فإن طلّقها فلا تحلّ له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلّقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنّا أن يقيما حدود الله وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون** (٢٣٠) ﴾ .

٣ ـ وفي سورة (النساء ٤) بين الله أحكاماً تتعلق بأموال اليتامى ، وأحكاما تتعلق بالنكاح ، والصداق ، وأموال السفهاء ، وتقسيم المواريث ، ثم قال بعد بيانها :

﴿ **تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم** (١٣) **ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب**

مهين[١٤] ﴾

٤ ـ وفي أول سورة (الطلاق ٦٥) بين الله الطلاق المشروع ، ووجوب إحصاء عدة المطلقة ، ونهىٰ عن إخراج المطلقات من بيوت أزواجهن ، وعن خروجهن بأنفسهن ، إلاّ أن يأتين بفاحشة مبينة ، ثم قال عز وجل :

﴿ **وتلك حدود الله ومن يتعدَّ حُدود الله فقد ظلم نفسه[١]** ﴾ .

ثم ذكر في السورة نفسها أحكاماً تتعلق بالمطلقة الرجعية ، وبعدة المطلقات على اختلاف أحوالهن ، وبسكناهن ، وبالأنفاق على المطلقات الحوامل ، لنعلم أن هذه الأحكام داخلة في عموم حدود الله ، فهي تابعة لما جاء في الآية الأولى منها .

٥ ـ وفي سورة (المجادلة ٥٨) بيّن الله عزّ وجلّ أحكام الظهار وما على المظاهر إذا أراد أن يعود لما قال بالنقض ، ثم قال عزّ وجل :

﴿ **وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم[٤] إنّ الذين يحادّون الله ورسوله كبتوا كما كبت الذين من قبلهم وقد أنزلنا آيات بينات وللكافرين عذاب مهين[٥]** ﴾

كبتوا : أي أنزل الله بهم الخزي والذّلّ والغمّ .

ثم بيّن الله عز وجلّ في السورة نفسها أحكام التناجي بالاثم والعدوان ومعصية الرسول ، وأحكاماً تتعلق بآداب المجالس ، ومناجاة الرسول ، وأحكاماً تتعلق بموالاة أعداء الله .

ثمّ اشتد على الذين يحادون الله ورسوله ، ويوادون من حادّ الله ورسوله ، لأنّ هؤلاء هم المعتدون على حدود الله من الدرجة

القصوى ، فقال عزّ وجلّ :

﴿ **إنّ الذين يحادّون الله ورسوله أولئك في الأذلين**[٢٠] ﴾

٦ ـ وفي سورة (التوبة ٩) ذمّ الله عزّ وجلّ منافقة الأعراب ـ وهم البداة الجفاة ـ وأبان أنهم أسوأ حالاً من منافقة الحاضرة ، وأنهم أجدر ألاّ يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله ، فقال تعالى :

﴿ **الأعراب أشدّ كفراً ونفاقاً وأجدر ألاّ يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم**[٩٧] ﴾ .

وفي السورة نفسها أثني الله على المؤمنين الذين يبذلون أموالهم وأنفسهم في سبيل الله ، ويقومون بألوان العبادات ، ويلازمون المحافظة على حدود الله ، ويبشّرهم بالجنة ، فقال عزّ وجلّ في شأنهم بعد بيان جهادهم بأنفسهم وأموالهم :

﴿ **التآئبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشّر المؤمنين**[١١٢] ﴾

فمن صفات هؤلاء المبشرين بالجنة ، والمأذون للرسول ﷺ بأن يبشرهم بالجنة ، أنّهم يحافظون على حدود الله بصفة دائمة .

وحدود الله ينبغي حفظها بمستويين :

المستوى الأول : يكون بعدم الاقتراب منها ، وذلك في مستوى الحذر والورع والكمال الايماني ، والبعد عن مزالق الخطر .

والدليل : قول الله عزّ وجل : ﴿ **تلك حدود الله فلا تقربوها** ﴾ فالنهي هنا نهي ترغيب بالأكمل ، وارشاد إلى الأفضل والأخذ بالأحوط .

المستوى الثاني : يكون بعدم تجاوزها ، ومن دخل الحدّ تجاوزه حتماً ، لأنه لا يدخل فيه إلاّ بأن يمسّ منطقة الحرام .

وهذا المستوى هو مستوى التكليف الجازم الذي يعاقب مخالفه .

والدليل : قول الله عزّ وجل : ﴿ **تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون** ﴾ .

وقول الله عز وجل : ﴿ **ومن يعصي الله ورسوله ويتعدّ حدوده يدخله ناراً خالداً فيها ، وله عذاب مهين** ﴾ .

وقول الله عزّ وجلّ : ﴿**ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه**﴾ .

فالنهي عن تجاوز حدود الله أو تعدّيها نهيٌ تحريميّ قطعاً ، بدليل ترتيب العقاب ، ووصف المتعدي بأنه ظالم .

(٢)

الحكم في الدين دون دليل شرعي كافٍ إفتراءٌ على دين الله :

إن أحكام التحليل والتحريم والوجوبً وكذلك سائر الأحكام بغير دليل شرعيّ كافٍ افتئات على الله وافتراء على دينه .

فمن تعدى حدود الله ما يلي :

(ا) تحريم ما أحل الله .

(ب) تحليل ما حرّم الله .

(جـ) إيجاب ما لم يوجبه الله .

(د) استباحة ترك ما أوجب الله .

وقد شدد الله في شأن أحكام الناس في التحريم والتحليل

والايجاب ، من غير دليل شرعي كاف للحكم ، وبين أنه افتراء على الله ، لأنه سبحانه هو وحده الذي له الخلق ، فهو الذي له الأمر ، وهو الذي له الحكم .

إذن فالتحريم الديني له سبحانه ، والايجاب له ، والاباحة له ، إن الحكم إلاّ لله ، والحكم التشريعي من خصائص الألوهية ، والطاعة في الأحكام التشريعية عبادة لله صاحب الحكم ، فلا يجوز الاشراك به ، قال الله تعالى في سورة (يوسف ١٢) حكاية لمقالة يوسف لصاحبيه في السجن :

﴿ إن الحكم إلاّ لله أمر ألاَّ تعبدوا إلاَّ إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون (٤٠) ﴾ .

وقال الله تعالى في سورة (يونس ١٠) :

﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل آ الله أذن لكم أم على الله تفترون (٥٩) وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون (٦٠) ﴾ .

وقال الله تعالى في سورة (النحل ١٦) :

﴿ فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون (١١٤) إنما حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به فمن إضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم (١١٥) ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون (١١٦) متاع قليل ولهم عذاب أليم (١١٧) ﴾ .

فأبان الله في هذه النصوص أن التحليل والتحريم بغير دليل شرعي أو إذن من الله افتراء على الله ، وكذب عليه ، وأن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، وأن لهم عذابا أليما .

ولما كانت العامة من اليهود والنصارى ، يتتبعون في دينهم أحكام التحليل والتحريم التي يصدّرها لهم أحبارهم ورهبانهم ، وصفهم الله بأنهم قد اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، فدل بذلك على أن التحليل والتحريم من خصائص الربوبية ، وأن طاعة الاتباع في ذلك شرك في العبادة ، قال الله عز وجل في سورة (التوبة ٩) :

﴿ إتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح إبن مريم وما أمروا إلاّ ليعبدوا إلّهاً واحداً لا إلٰه إلاّ هو سبحانه عما يشركون[٣١] ﴾ .

روى الامام أحمد والترمذي وابن جرير من طرق ، عن عدى بن حاتم الطائي ، أنه لما بلغته دعوة رسول الله ﷺ فرّ إلى الشام ، وكان قد تنصر في الجاهلية ، فأسرت أخته وجماعة من قومه ، ثم منّ رسول الله ﷺ على أخته وأعطاها ، فرجعت إلى أخيها فرغبته في الاسلام وفي القدوم على رسول الله ﷺ ، فقدم عدىّ إلى المدينة ، وكان رئيساً في قومه طيء ــ وأبوه حاتم الطائي المشهور بالكرم ــ فتحدث الناس بقدومه ، فدخل على رسول الله ﷺ وفي عنق عدىّ صليب من فضة ، والرسول يقرأ هذه الآية : **﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله﴾** .

قال عدىّ : فقلت : إنهم لم يعبدوهم ، فقال النبي ﷺ :

« بلى ، إنهم حرّموا عليهم الحلال ، وأحلّوا لهم الحرام ، فاتبعوهم ، فذلك عبادتهم ايّاهم » .

(٣)

التفريط في الأحكام الشرعية :

ويكون التفريط في الأحكام التشريعية باستباحة فعل ما حرم الله ، أو باستباحة ترك ما أوجب الله ، أو باعتبار ما رغّب الله في فعله ندبيا أو رغّب في تركه ندباً كالمباحات المطلقة التي يستوي فعلها وتركها حكماً .

ومن التفريط حمل ما أمر الله به أمر الزام ورتّب العقاب على تركه على أنه أمر ندب ، وحمل ما نهى الله الزام ورتّب العقاب على تركه على أنه نهي ندب .

ومن التفريط في الاحكام التشريعية التلاعب بدلالات النصوص للتخفيف من درجة الحكم التشريعي الذي يستفاد منها ، اتباعا للأهواء والشهوات ، أو ارضاء لأصحاب الأهواء والشهوات ، وكذلك الحكم بغير ما أنزل الله ، إرضاء لأهواء ذوي السلطان أو الجاه ، أو المال ، أو موالاة ومناصرة للأقربين أو للأخوان والأصحاب والأصدقاء ، أو للعشيرة أو للقوم ونحو ذلك .

كتحليل الربا ، أو بعض أبواب منه ، واباحة بعض المسكرات ، والاذن بجمع الصلوات على غير الصور التي رخّص فيها الرسول ﷺ ، وكتهوين أمر أكل أموال الناس بالباطل باسم الاشتراكية الاسلامية .

وكتهوين أمر أنواع الظلم والاحتكارات والغبن الفاحش . تأثراً بمنهج الرأسمالية ، أو اتباعاً للأهواء والمطامع الخاصة ، ومطامع وأهواء ذوي السلطان أو المال أو الجاه .

ومن التفريط في الأحكام التشريعية أنزال مرتبة المحرمات الكبائر إلى مستوى المحرمات الصغائر ، وأنزال المحرمات الصغائر إلى مستوى المكروهات ، وأنزل مرتبة الفرائض التي هي من أركان الاسلام وتركها من الكبائر إلى مستوى الواجبات العادية التي يعتبر تركها من الصغائر ، وأنزال مرتبة الواجبات إلى مستوى المندوبات .

ومن التفريط في الأحكام التشريعية تتبع الآراء الاجتهادية الضعيفة ، التي تخالف إجتهادات جمهور علماء المسلمين ، دون بحث استدلالي خاص في المسألة ، أدّى بالباحث المأذون له بالاجتهاد إلى ترجيح الرأي المخالف .

ومن التفريط في الأحكام التشريعية تتبع الرخص في المذاهب أو تتبع أسهل الآراء فيها ، لمجرد التخفف من ثقل التكاليف ، ودون بحث استدلالي خاص في المسألة أدّى بالباحث المأذون له بالاجتهاد إلى ترجيح القول بالرخصة ، أو الحكم الأسهل .

وقد ظهرت نزعات إجتهادية معاصرة ، اعتمدت على حيلة المرونة في النصوص الدينية ، وهدفها مسايرة القوانين الوضعية ، وحمل النصوص الدينية حملاً متكلفاً على قبولها ، مع أن البحث المتجرد في النصوص لا يسمح بهذا الحمل المتكلّف .

وهذا من التفريط في الأحكام التشريعية ، وعدم الاهتمام بالبحث عن حكم الله حقاً ، أخذا من الدلالات الصحيحة

والايجاب ، من غير دليل شرعي كاف للحكم ، وبين أنه افتراء على الله ، لأنه سبحانه هو وحده الذي له الخلق ، فهو الذي له الأمر ، وهو الذي له الحكم .

إذن فالتحريم الديني له سبحانه ، والايجاب له ، والاباحة له ، إن الحكم إلاّ لله ، والحكم التشريعي من خصائص الألوهية ، والطاعة في الأحكام التشريعية عبادة لله صاحب الحكم ، فلا يجوز الاشراك به ، قال الله تعالى في سورة (يوسف ١٢) حكاية لمقالة يوسف لصاحبيه في السجن :

﴿ إن الحكم إلاّ لله أمر ألاَّ تعبدوا إلاَّ إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون[٤٠] ﴾ .

وقال الله تعالى في سورة (يونس ١٠) :

﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل آ الله أذن لكم أم على الله تفترون[٥٩] وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون[٦٠] ﴾ .

وقال الله تعالى في سورة (النحل ١٦) :

﴿ فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون[١١٤] إنما حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به فمن إضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم[١١٥] ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون[١١٦] متاع قليل ولهم عذاب أليم[١١٧] ﴾ .

حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتي يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون[٢٩] ﴾ .

وذمّ المشركين الذين يتلاعبون بالأشهر الحرم ، فينسئون بعضها بحسب أهوائهم ، فيحرمون منها ما أحلّ الله ويحلّون ما حرّم الله ، فقال عزّ وجلّ في سورة التوبة (٩) :

﴿ إنما النسيء زيادة في الكفر يُضَلُّ به الذين كفروا يحلّونه عاماً ويحرمونه عاماً ليواطئوا عدّة ما حرّم الله فيحلوا ما حرّم الله زُيِّنَ لهم سوء أعمالهم والله لا يهدي القوم الكافرين[٣٧] ﴾ .

(٤)

الغلوّ في الأحكام التشريعية :

ويكون الغلوّ الأحكام التشريعية بالتحريم من غير دليل كاف للتحريم ، وبالايجاب والفرضية من غير دليل كاف للايجاب والفريضة .

فقد يكون الدليل ـ إن صحّ ـ لا يعطي أكثر من حكم الندب أو الكراهة وليس من الورع جعل المكروه حراماً ، ولا جعل السنة واجباً ، بل هو غلوّ في الدين لا يأذن الله به ، وهو افتئات على الله سبحانه وتعالى .

إن الورع يكون بالالتزام بترك المكروه عملاً ، وبالمواظبة على فعل السنة عملاً ، دون رفع أحكامها عن مستواها الذي دلّت عليه أدلّة استنباط الأحكام الشرعية .

ومن الملاحظ أن كثيرا من المتصدّين للدعوة يصدرون أحكاماً

والايجاب ، من غير دليل شرعي كاف للحكم ، وبين أنه افتراء على الله ، لأنه سبحانه هو وحده الذي له الخلق ، فهو الذي له الأمر ، وهو الذي له الحكم .

إذن فالتحريم الديني له سبحانه ، والايجاب له ، والاباحة له ، إن الحكم إلاّ لله ، والحكم التشريعي من خصائص الألوهية ، والطاعة في الأحكام التشريعية عبادة لله صاحب الحكم ، فلا يجوز الاشراك به ، قال الله تعالى في سورة (يوسف ١٢) حكاية لمقالة يوسف لصاحبيه في السجن :

﴿ إن الحكم إلاّ لله أمر ألاَّ تعبدوا إلاَّ إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون(٤٠) ﴾ .

وقال الله تعالى في سورة (يونس ١٠) :

﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل آالله أذن لكم أم على الله تفترون(٥٩) وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون(٦٠) ﴾ .

وقال الله تعالى في سورة (النحل ١٦) :

﴿ فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون(١١٤) إنما حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به فمن إضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم(١١٥) ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون(١١٦) متاع قليل ولهم عذاب أليم(١١٧) ﴾ .

دليل ظهر لنا أنّ الحكم ناتج عن سوء فهم ، أو اعتماد حديث لا يصح الاعتماد عليه . أو أخذ ظواهر نصوص دون رجوع إلى سائر الأدلة الشرعية ، أو اعتماد قول لبعض الفقهاء خالفه فيه آخرون ، أو غير ذلك مما يحتاج تفصيله إلى استعراض كثير من مسائل علم الخلاف الذي ألفت فيه كتب ضخمة ، ووضع له علم أصول الفقه .

ومن الغلو في هذا المجال التعصب المذهبي ، أو التعصب للرأى الاجتهادي الذي يتوصل إليه المأذون بالاجتهاد ، مع وجود مذاهب أخرى معتبرة ، تقول بخلاف رأي المذهب ، أو بخلاف الرأي الاجتهادي فهو مفتئت على دين الله ابتداء .

وأكثر ما يكون غلو الغلاة في الشكليات والظواهر ، كالغلو في الطهارة الحسية والتبرؤ من النجاسات المادية ، والغلو في أحكام اللباس والزينة ، والغلو في أحكام اللحوم المحرمة ، والغلو في أحكام الشعور ما يقصّ منها وما يعفي وما ينتف وما لا يجوز نتفه أو حلقه ، وكشكليات الاقتداء بالرسول ﷺ في طريقة أكله وشربه ومشيه ولباسه .

وهؤلاء الغلاة كثيراً ما يتهاونون في أمور الكبائر المجمع على تحريمها ، ولا يحذرون الناس منها ، كالغيبة ، والنميمة ، والقذف والحسد المحرم ، والتماس العيوب للبرآء وتدبير المكايد ضد خصومهم من المؤمنين ، أو ضد من يحسدونهم أو يبغضونهم ، ودس الدسائس ضدهم ، والوقوف في طريق صعودهم ، والوشاية عليهم لدى ذوي السلطان لا سيما الظلمة منهم ، ، واثارة الفتن بين

المسلمين ، وأكل أموال الناس بغير حق ، وقبول الرشاوي ، ومنع الزكاة ، وجفاف العاطفة على الفقراء والبؤساء وذوي الحاجات ، واستخدام المراكز الادارية للمصالح الشخصية أو الحزبية ، إلى غير ذلك من أمور كثيرة ، هي من الدين بمثابة الأساس والقواعد والأركان .

أدلـة قـرآنية :

في استنكار تحريم ما لم يحرمه الله من زينة الله التي أخرجها لعباده أنزل الله نصوصاً قرآنية متعددة منها ما يلي :

١ ـ قال الله عز وجل في سورة (الأعراف ٧) :

﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنّه لا يحب المسرفين[٣١] قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون[٣٢] قل إنما حرّم ربّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون[٣٣] ﴾ .

ففي هذا النص تنديد بالذين يحرمون من زينة الحياة الدنيا ما لم يحرمه الله من ملابس ومآكل ومشارب ونحو ذلك . وتوجيه العناية للاهتمام بالمحرمات الجوهرية التي حرمها الله ، وهي الفواحش ما ظهر منها كالزني ، وما بطن منها كالحسد وارادة المحرم وارادة الشر بالناس . والاثم كشرب الخمر وتعاطي الميسر. والبغي بغير الحق كالقتل بغير الحق ، وأكل أموال الناس بالباطل ، والغيبة ،

والقذف ، وإيذاء الناس في اجسادهم أو أعراضهم .

وجاء في أسباب نزول هذا النصّ ما يلي :

(ا) عن ابن عباس قال : كانت قريش يطوفون بالبيت وهم عُراة ، يصفّرون ويصفقون ، فأنزل الله : ﴿ **قل : من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده** ﴾ فأمر بالثياب .

(ب) وقال السرّي : كان الذين يطوفون بالبيت عُراة يحرّمون عليهم الودك ما أقاموا في الموسم .

الودك : هو الدسم والدهن .

وهذه الأحكام الجاهلية فيها تحريم لما أحلّ الله ، خرج به المحرمون عمّا شرع الله ، واستحقوا بذلك الذّم الشديد .

٢ ـ وقال عزّ وجلّ في سورة (يونس ١٠) :

﴿ **قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل ءالله أذن لكم أم على الله تفترون**[٥٩] **وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة**[٦٠] ﴾ .

أي : هل يظنون أن الله عز وجل سيعفيهم من المسؤولية ولا يعاقبهم على افتراءاتهم في التحليل والتحريم دون إذن منه ، ومن غير دليل يستندون إليه .

إنّ تدخل الناس في التحليل والتحريم قد أوصل المشركين إلى ابتداع تحريمات غلوا فيها وهي حلال في شرع الله ، وكان ذلك منهم افتراء على الله ، لأن الله عز وجل هو وحده الذي له التحريم والتحليل ، إن الحكم الا لله فليس لأحد أن يحلل أو يحرم أو يشرع في دين الله شيئاً .

٣ ـ وفي بيان الأحكام الجاهلية التي حلّل فيها المشركون وحرموا ما لم يأذن به الله ، قال الله عزّ وجلّ في سورة (الأنعام ٦) :

﴿ **وقالوا هذه أنعام وحرث حجرٌ لا يطعمها إلاّ من نشآء بزعمهم وأنعام حُرّمت ظهورها وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها إفتراءً عليه سيجزيهم بما كانوا يفترون**(١٣٨) **وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرّم على أزواجنا وإن يكن ميتةً فهم فيه شركآء سيجزيهم وصفهم إنه حكيم عليم**(١٣٩) **قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم وحرّموا مارزقهم الله افتراءً على الله قد ضّلوا وما كانوا مهتدين**(١٤٠) ﴾

حِجْر : مصدر حجر لشيء إذا منعه ، وهو بمعني إسم المفعول . أي محجور ، بمعني ممنوع ، وهو يساوي كلمة : (حرام) .

فحرموا أنعاماً ، وحرّموا حَرْثاً ، وجعلوها لأصنامهم ، فلا يجوز أن يطعم منها ـ في زعمهم ـ إلاّ من يشاءون ، ولهم في ذلك أحكام جاهلية يفترونها على الله .

وحرّموا ركوب بعض الأنعام ، وكانوا يذبحون لأوثانهم أنعاماً ، فلا يذكرون إسم الله عليها ، وإنما يذكرون إسم أوثانهم .

وجعلوا بعض ما في بطون الأنعام من أجنة قبل أن تولد حلالاً للذكور وحراماً على الأناث ، إلاّ إذا كان ميتة فهو حلال للذكور والاناث .

وحرّموا بعض ما رزقهم الله من أنعام إفتراءً على الله .

٢ ـ وجاء ذكرٌ تفصيلي للأنعام التي حرّمها أهل الجاهلية في سورة (المائدة ٥) فقال الله عزّ وجل :

﴿ **ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكنّ الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون**(١٠٣) ﴾

البحيرة : البَحْرُ عند العرب هو شقّ الأذن ، فالبحيرة هي مشقوقة الأذن من الأنعام ، وصيغتها فعيلة بمعنىً مفعولة .

وفي البحيرة المحرّمة عند العرب ثلاثة أقوال :

القول الأول : قال الشافعي : كان العرب إذا نتجت الناقة عندهم خمسة أبطن بحرت أذنها فحرّمت .

القول الثاني : كانوا إذا نتجت الناقة خمسة أبطن ، فإن كان الخامس ذكراً بحروا أذنه ، فأكله الرجال والنساء ، وإن كان الخامس أنثي بحروا أذنها ، وكانت حراماً على النساء لحمها ولبنها .

القول الثالث : كانوا إذا نتجت الناقة خمسة أبطن رشقوا أذنها وحرّموا ركوبها ولبنها .

ولعل كل هذه الصور كانت عند العرب .

السائبة : هي الناقة أو البعير تسيب بنذر ينذره مالكها ، فلا تُحبس عن رعي ولا ماء ، ولا يركبه أحد .

وقيل : هي التي تسيّبُ لله فلا قيد عليها ، ولا راعي لها .

وقيل : هي التي تابعت بين عشر إناث ليس بينهنّ ذكر ، فعند ذلك تُسيب ، فلا يركب ظهرها ، ولا يجزُّ دبرها ، ولا يشرب لبنها إلاّ ضيف .

الوصيلة : هي الناقة إذا ولدت أنثي بعد أنثي ، وقيل : هي الشاة كانت إذا ولدت أنثي فهي لهم ، وإن ولدت ذكراً فهو لآلهتهم ، وإن ولدت ذكراً أو أنثي قالوا : وصلت أخاها ، فلم يذبحوا الذكر

لآلهتهم . إلى غير ذلك من أقوال تتضمن أحكاماً جاهلية سخيفة ، حول المراد من الوصيلة .

الحامي : هو الفحل إذا ركب ولد ولده ، ويقال : هو الذي ينتج من صلبه عشرة أبطن قالوا : قد حمي ظهره ، فلا يركب ولا يمنع من كلأ .

وهكذا ابتدع المشركون غلوّا في الدين ، فحرّموا ما لم يحرّمه الله في دين إبراهيم واسماعيل عليهما السلام .

فكل تحريم في المآكل والمشارب والألبسة والمساكن دون إذن شرعي ، وليس للمحرّم فيه برهان من الله ، هو إفتراء على الله ، وافتئات في الدين ، والتذرع ببعض الأحاديث الضعيفة ، أو التي لا تقوى على اثبات حكم التحريم لا يغني من الحقّ شيئاً .

غلوّ النصارى في الأحكام :

ومن غلوّ النصارى تحريمهم تعدّد الزوجات دون نصّ ديني ، وإنما هو حكم كنسيٌّ بابويّ ، صدّره رجال الكهنوت من عند أنفسهم ، على خلاف حكم الله في التوراة وسائر كتب العهد القديم .

أما كتب العهد الجديد فليس فيها حكم تحريم تعدّد الزوجات .

ومن غلوّ النصارى في الأحكام ما لديهم من الرهبانية التي ابتدعوها ، فما رعوها حقّ رعايتها ، ومن هذه الرهبانية التزام بعضهم بترك الزواج ترهُّباً وتقرباً إلى الله عزّ وجلّ ، وحكم بعض طوائفهم بتحريم الزواج على من يدخل سلك الترهب في الأديرة والكنائس ، ومنها السياحة في الأرض وترك الأقامة في المدن

والقرى ، ومنها إتخاذ صوامع للعبادة في الجبال بعيداً عن الناس والاختلاط بهم .

وربما كان أصل ذلك عندهم نذوراً ينذرونها ويلتزمون بها ، ويرون أن الالتزام بهذه النذور واجب ، ولو لم تكن نذوراً في الطاعات المشروعة .

وهذه النذور كانت معروفة عند بني إسرائيل ، ومنها نذر الصوم عن الكلام ، ونذر ما يأتيهم من مواليد لخدمة المسجد الأقصي ، ونحو ذلك .

وقد بيّن الله أن رهبانيتهم التي غلوا فيها إنما هي من الأمور التي ابتدعوها من عند أنفسهم ، فإذا كانت نذوراً والأصل في النذور بغير المعاصي عندهم وجوب الالتزام بها ، فإيجابها عليهم نابع لالتزامهم بها عن طريق النذر الموجب .

قال الله عزّ وجلّ في سورة (الحديد ٥٧) :

﴿ ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم وجعلنا في ذرّيتهما النبوّة والكتاب فمنهم مهتدٍ وكثير منهم فاسقون(٢٦) **ثمّ قفينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسىٰ إبن مريم وآتيناه الإنجيل وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ماكتبناها عليهم إلاّ ابتغاء رضوان الله فما رعوها حقّ رعايتها فآتينا الذين آمنوا منهم أجرهم وكثير منهم فاسقون**(٢٧) **﴾**

فالذين اتبعوا عيسىٰ عليه السلام بصدق قد جعل الله في قلوبهم بقانونه القدري عدّة صفات ، وسببها ما اقتبسوه من رسول الله عيسىٰ عليه السلام في خلقه وسلوكه ، وهذه الصفات هي :

١ ـ الرأفة : وهي عاطفة أخصّ من الرحمة ، وأشدّ رقة ، ولا تكاد تكون مع الكره والبغض .

٢ ـ الرحمة : وهي رقة في القلب ، وقد تجتمع مع الكره والبغض ، فقد يرحم الانسان من يكرهه أو يبغضه .

٣ ـ الرهبانية : وهي غلوٌّ في ترك متاع الحياة الدنيا ، والزهد في لذّاتها كالالتزام بترك الزواج ، والسياحة في الأرض ، والاعتزال في الصوامع للخلوة والعبادة .

إنّ هذه الصفات موجودة بشكل عام في الذين اتبعوا عيسىٰ عليه السلام بصدق ، ولا يقتضي وجودها فيهم أنها موجودة كلّها أو بعضها في كلّ فردٍ منهم ، بل قد تكون موزعة فيهم ، وعلى مستوى الصادقين الذين آمنوا بعيسىٰ إنه عبدالله ورسوله ، وآمنوا بالانجيل الحقّ الذي أنزله الله عليه ، وهو غير الأناجيل المعتمدة عند النصارى بعد التحريف .

(أ) فمنهم من لديه رأفة .

(ب) ومنهم من لديه رحمة .

(جـ) ومنهم من ابتدع رهبانية فدرجت عليها طوائف منهم .

ويرى المفسرون أنّ الاستثناء الذي في قوله تعالى : ﴿**إلاّ إبتغاء رضوان الله**﴾ ليس من عموم قوله تعالى : ﴿**ما كتبناها عليهم**﴾ ويؤولون النصّ على أنه استثناء منقطع ، أو استثناء من عموم محذوف ، ويقدّرونه على أحد وجهين :

الوجه الأول : تقديره : ما ابتدعوها إلاّ ابتغاء رضوان الله ، فما رعوها حق رعايتها .

الوجه الثاني : تقديره : ما كتبناها عليهم إلاّ إبتغاء رضوان الله .

وإذا لاحظنا احتمال النذر . وأنَ من أحكام النذر في شريعتهم وجوب الالتزام به ، ولو كان نذراً في المباحات ، أو في غير ترك الواجبات وفعل المحرّمات ، فإننا نرى أن الاستثناء يمشي على ظاهرة من غير تأويل ولا تقدير . وعندئذٍ يكون معني النصّ كما يلي :

ورهبانية ابتدعوها والتزموا بها عن طريق النذر ، دون أن يكون لهم فيها اتباع مشروع لنص في الانجيل ، أو فيما قبله من كتب أهل الكتاب ، أو اتباع لعيسىٰ عليه السلام في منهج سنّه لهم ، وهذه الرهبانية ما أوجبناها عليهم بالزامهم بالعمل بنذورهم ، إلاّ ابتغاء رضوان الله في عدم نقض ما نذروه لله تعالى .

لكنهم في جملتهم ما رعوها حق رعايتها ، فآتينا الذين آمنوا منهم ، وعملوا بمقتضي إيمانهم ، فوفّوا نذورهم ، والتزموا بما كتب الله عليهم ، آتيناهم أجرهم ، ولكنهم كانوا قلّة ، وكثير منهم فاسقون ، لم يلتزموا بمقتضيات إيمانهم ، ولم يوفوا نذورهم ، ولم يلتزموا بما كتب الله عليهم ، أي : فلهم جزاؤهم بالعدل .

الفصـــل الســـادس

بيان التفريط والغلو في السلوك الديني

(١)

مقــدمـــة :

الأصل في السلوك الديني الاتباع لا الابتداع ، وكمال هذا السلوك إنما يكون بالاتباع الأمثل لأحكام الله ؛ ولسنة رسوله ﷺ القولية ، والعملية ، والتقريرية .

فما نقص عن درجات الكمال في السلوك كان تقصيراً وزهداً في مرتبتيه البر والاحسان ، أو في مرتبة الاحسان .

وما نقص عن ذلك من دائرة التقوى كان تفريطاً وتهاوناً ، ومعصية لله تعالى .

أما ما زاد على الاتباع الأمثل ، وعلى كمال هذا السلوك ، فهو غلو ، وتجاوز لحدود كمال السنة .

وإذا كان هذا الزائد من غير جنس ما أذن به الشارع عموماً فهو ابتداع مرفوض حتماً ، وهو ضلالة .

ولا يكون الزائد غالبا الا مصحوباً بتقصير أو تفريط بعمل آخر يقتضيه الاتباع الأمثل ، وهو من التغيير والتعديل في نسب مساحات الأعمال المحدودة في خريطة العمل الاسلامي ، والمبينة في

كتاب الله وسنة رسوله القولية والعملية والتقريرية .

وإذا طغت الزيادة التي جاء بها الغلو على فرض أو واجب فأخذت نصيبه كانت معصية ، وكانت زيادة مرفوضة حتماً ، وغير مقبولة عند الله .

وكذلك إذا أفضت إلى ارتكاب محرم من المحرمات ، كالذين يتركون الزواج زهداً في متاع الحياة الدنيا ، فيقعون في الزنا أو يعملون عمل قوم لوط ، وكالذين يتركون تعدد الزوجات تورعاً ، وهم من الذين لا تكفيهم زوجة واحدة ، فيرتكبون المحرمات ، ويقعون في الكبائر .

إن خريطة العمل الاسلامي تشتمل على صنفين من المساحات :

الصنف الأول : ما ينبغي عمله .

الصنف الثاني : ما ينبغي تركه .

وكل هذين الصنفين يقع في ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : مساحات تشتمل على أحكام الواجبات على اختلاف درجاتها ، وأحكام المحرمات على اختلاف درجاتها .

ومرتبة التقوى تلزم بالمحافظة عليها تماماً ، فالواجبات : كالصلوات المفروضة ، والزكاة ، والحج ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد المفروض ، والاحسان للوالدين ، وصلة الرحم ، وأداء الحقوق الواجبة والمحافظون عليها هم المتقون .

والواجبات على درجات ، بعضها نسبة الالزام فيه أكثر من بعض .

والمحرمات : كالقتل ، والسرقة ، وأكل أموال الناس بالباطل ، والزنا ، والقذف ، والغيبة والنميمة ، والحسد المحرم ، والاضرار بالناس ، وإيذائهم ، وغير ذلك من المحرمات الكثيرة ، والمحافظون على تركها واجتنابها هم المتقون .

والمحرمات تتنازل في دركات ، فبعضها أشد تحريماً من بعض .

المرتبة الثانية : مساحات أخرى تشتمل على أحكام المندوبات والمكروهات ، ومرتبة البر تحث على مراعاتها ، وتشجع للتنافس في درجاتها .

والبر من مراتب الكمال في السلوك الاسلامي ، وأجر البر عند الله عظيم .

وأعمال البر على درجات بعضها أرفع من بعض وأعظم أجرا .

والحريصون على الارتقاء في درجات مرتبة البر هم من تحققوا بمرتبة التقوى أولاً ، ثم تطلعوا إلى الزيادة عليها ، وتسابقوا في درجات مرتبة البر المتفاوتات .

والمتسابقون في درجات هذه المرتبة هم الأبرار الذين يفعلون المندوبات ويتركون المكروهات ، ولا يكون هؤلاء المتسابقون أبراراً ما لم يكونوا متقين أولاً ، فالمرتبة الأدنى شرط للمرتبة الأعلى .

المرتبة الثالثة : مساحات ثالثة فوق مساحات مرتبة البر ، وهي تشتمل على أحكام أمور فعلها أو تركها هو الأحسن والأفضل والأولى ، وهي من الاحسان الذي يعبد فيه العابد ربه كأنه يراه .

ومرتبة الأحسان تحث على مراعاة هذه الأمور الفضلى فعلاً أو تركاً ، وتشجع للتنافس في درجاتها .

والاحسان مرتبة عليا من مرتبة الكمال في السلوك الاسلامي ، وهي مرتبة جليلة ، تدعو السابقين وأهل الهمم العالية إلى التسابق والتنافس فيها ، والارتقاء في درجاتها ، وهي مرتبة الأنبياء والصديقين ، وأجرها عند الله أعظم الأجر ، ومنزلتها في الجنة أرفع المنازل .

وأعمال الاحسان على درجات بعضها أرفع وأعلى من بعض .

والحريصون على الارتقاء في درجات مرتبة الاحسان هم من تحققوا فعلاً بمرتبتي التقوى والبر ، ثم تطلعوا إلى الزيادة على مرتبة البر ، واتجهوا للتسابق في درجات مرتبة الاحسان ، وهي درجات بعضها أرفع من بعض .

والمتسابقون في درجات هذه المرتبة هم المحسنون ، ولا يكون العاملون محسنين ما لم يكونوا متقين أبراراً .

هذه صورة إجمالية لخريطة العمل الاسلامي ، وليس من حق أي فرد أن يتلاعب ويغير في المساحات التي رسمها الشارع فيها .

فمن فعل شيئاً من ذلك كان جانباً ، أو مقصراً ، أو مخطئاً مضيعاً ما هو الأفضل عند الله .

وأكمل العمل هو الاقتداء الأمثل برسول الله ﷺ ، فقد جعله الله للناس الأسوة الحسنة في كل شيء ، في قوله ، وفعله ، وخلقه ، ومعاملاته ، وحركاته ، وسكناته ، وكل حياته .

وقد نقل أصحابه الكرام لنا صورة متكاملة عن سيرته صلوات الله عليه ، فهو المثل الأعلى ، وكل من عدل ، أو غير ، أو نقص ، أو زاد في الصور التي يقدمها للعمل الاسلامي ، ويصف فيها خريطة

السلوك الاسلامي الأفضل ، زاعماً أن ما قدمه مطابق لصورة المثل الأعلى ، فقد أفسد أو شوه أو نقص من الكمال بمقدار ما أحدث .

ولا بد أن نلاحظ أن التقصير في السلوك هو طبيعة الناس ، ولكن على المقصر أن يعترف بتقصيره .

وحين يكون التقصير اخلالاً بحقوق مرتبة التقوى ، أى تفريطاً بحدود الواجبات والمحرمات ، فانه معصية لله تعالى .

وحين يكون التقصير من حدود مرتبة البر أو من حدود مرتبة الاحسان ، فانه يكون زهداً في الخير العظيم والأجر الجسيم ، وإيثارا لبعض متاع الحياة الدنيا على أجر الآخرة العظيم .

وقد يكون التقصير ناشئاً عن نظرات فاسدات ، نجم عنها تعديل في خريطة العمل الاسلامي ، وكثيراً ما يزعم صاحب هذا التعديل الفاسد أنه يحسن صنعاً ، وهو في الحقيقة مخالفة للسنة ، ومغير لحدودها .

ولا عذر لمن يغير أو يعدل في خريطة العمل الاسلامي ، ما لم يكن له اجتهاد مقبول ، ضمن ضوابط الاجتهاد وقواعده ، وكان من الماذونين شرعاً بأن يجتهد في استنباط الأحكام من مصادر التشريع الاسلامي .

إن مخالفة حدود السنة ابتداع وليس اتباعاً ، هذه حقيقة ، لكن مخالفة هذه الحدود تختلف أحكامها بنسبة المخالفة .

فإن ترك المخالف بها واجباً أو فعل محرماً كان ذلك حراماً قطعياً ، وهو ضلالة لا محالة .

وأن ارتكب المخالف بها المكروهات ، ولم يزعم أن ما فعله هو

الأفضل والأكمل في السنة ، فقد فوت على نفسه السبق في درجات مرتبة البر ، إذا كان هو من المتقين .

وإن ارتكب المخالف بها ما هو خلاف الأولى ، ولم يزعم أن ما فعله هو الأفضل في السنة ، فقد فوت على نفسه السبق في درجات مرتبة الاحسان ، إذا كان هو من المتقين الأبرار .

أما التغيير مع زعم أنه هو الأفضل دون دليل شرعي ، فهو تشريع على الله ورسوله ، فيما لم يأذن به الله ، وهو افتئات في الدين ، ولو كان تغييراً في غير حدود الواجبات والمحرمات .

أما من كان له دليل شرعي فانه مجتهد مخطىء ، بشرط أن يكون ماذوناً بالاجتهاد ، إذ توافرت فيه شروطه .

وأخيراً لا بد أن نلاحظ أن الغلو لا يكون إلاّ على حساب تغير النسب في خريطة العمل الاسلامي ، الذي كان الرسول ﷺ فيه هو الأسوة الحسنة ، والمثل الأكمل .

(٢)

التفريط في السلوك الديني :

عرفنا مما سبق في المقدمة مفهوم التفريط في السلوك الديني ، وظهر لنا أنه على ثلاثة أحوال :

الأول : النقص عن الالتزام بفعل الواجبات وترك المحرمات ، وهذا النقص اخلال بحقوق مرتبة التقوى ، وحذف لبعض مواقع من مساحتها .

وفي هذه الحالة من معصية الله عز وجل بمقدار النقص

والتفريط ، ويبدأ بارتكاب الآثام ، ويتفاقم حتي درجة الفسوق .

الثاني : النقص من مراعاة فعل المندوبات وترك المكروهات ، وهذا النقص يفوت على صاحبه من درجات مرتبة البر بمقدار نسبته .

الثالث : النقص من مراعاة فعل الأولى والأفضل والأحسن ، وترك خلاف الأولى والأفضل والأحسن ، وهذا يفوت على صاحبه من درجات مرتبة الاحسان بمقدار نسبته .

ومما لا شك فيه أن الأبرار قليلون ، وأن المحسنين نادرون جداً ، وجل الناس من المؤمنين لا يرتقون عن مرتبة التقوى ، فان فعلوا شيئاً من مرتبتي البر والاحسان فقلما يكفيهم للتعويض عما قصروا فيه ونقصوه من حقوق مرتبة التقوى .

والنسبة العظمي من المؤمنين مقصرون بحقوق مرتبة التقوى وظالمون لأنفسهم ، يخلطون عملاً صالحاً وآخر سيئاً .

ولو لا فضل الله على المؤمنين بعصمتهم من المعاصي معونة منه عز وجل لهم ، وبرحمته إياهم بالغفران والعفو ، مازكى منهم من أحد أبداً . قال الله تعالى في سورية (النور ٢٤) .

﴿ يآأيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشآء والمنكر ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زَكَيٰ منكم من أحد أبداً ولكن الله يُزَكي من يشآء والله سميعٌ عليم (٢١) ﴾ .

(٣)

الغلو في السلوك الديني :

وعرفنا أيضاً مما سبق في المقدمة مفهوم الغلو في السلوك الديني ، وهو الزيادة على الاتباع الأمثل ، وعلى كمال هذا السلوك في أي حد من حدوده ، وأي جانب من جوانبه .

فمن يترك كسب الرزق من الطرق المباحة ليتفرغ للعبادة المحضة ، مع أنه هو وأسرته بحاجة إلى الاكتساب ، فقد زاد في السلوك الديني عن حدود العبادة المحضة زيادة طغت على ما يجب عليه من كسب ، وترك الواجب ليغلو في أعمال عبادة هي من جنس العبادات المأذون بها شرعاً ، لكن صرف الجهد والوقت فيها غير مأذون به ، نظراً إلى أن هذا الجهد وهذا الوقت هما من حق اكتساب الرزق الواجب عليه .

وبرنامج العمل الاسلامي يقتضي توزيع الجهد على الأعمال المطلوبة ، بحسب مقتضيات هذه الأعمال ، فالله تبارك وتعالى قد جعل للعبادة المحضة أوقاتاً أوجب فيها السعي لأداء العبادة الواجبة ، فاذا أتم المسلم في مسلك من مسالك الأرض ، ويبتغي من فضل الله مطالب حياته .

قال الله عزّ وجلّ في سورة (الجمعة ٦٢) :

﴿ يآأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون(٩) فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون(١٠) ﴾ .

ففي هذا النص القرآني يأمرنا الله عزّ وجلّ بأن نسعى إلى شهود الصلاة من يوم الجمعة ، وذكر الله فيها ، وترك أعمالنا الدنيوية في هذه الساعة ، ولمّا كان أهم ما يجذب الانسان إلى هذه الأعمال الدنيوية البيع الذي فيه ربح من غير جهد كبير ، فقد خصّه الله بالذكر .

فاذا قضيت الصلاة فان الله عزّ وجلّ يأمرنا بأن ننتشر في الأرض ، ونبتغي من فضل الله رزقنا ومطالب حياتنا .

● ● ●

وحين لا نطغى الزيادة التي جاء بها الغلوّ على فرض أو واجب ، ولا تفضي إلى ارتكاب محرّم ، وتكون من جنس ما أذن به الشارع ، كقيام الليل كلّه للذكر والعبادة ، فان هذا الغلوّ مخالف للسنّة لا محالة ، وزهد بما هو الأكمل والأفضل عند الله ، وليس هو الاتباع الأحسن لرسول الله ﷺ .

ثم إذا قصّر المغالي بسبب غلوّه هذا في أعمال أخرى من أعمال البرّ ذات النفع الأكبر له ، أو للاسلام ، أو للمسلمين ، كان غلوّه غير محمود حتماً ، بل هو بمثابة إيثار الفلوس القليلة عن الدنانير الكثير .

وداعية في الأنفس يرجع إلى الاستجابة لهوى من أهواء النفس ، في نوع العمل الذي غلا فيه ، لا ابتغاء الاتباع الأفضل لمنهج كتاب الله عزّ وجلّ ، وسنة رسوله ﷺ ، أو يرجع إلى تصوّر خاطىء للأفضل عند الله ، كالذين يتصورون أن زيادة الأجر إنما تكون بزيادة المشقة وتعذيب النفس عبادة لله تعالى ، مع عدم

الحاجة إلى ذلك ، كمن يحج ماشياً وهو مستطيع أن يحج راكباً ، وكمن يصلي في الشمس تعذيباً لنفسه ، وعنده ظل يستطيع أن يصلي فيه ، وكمن يكلّف نفسه الصيام في السفر الشاق في صيف شديد الحرّ وقد أذن الله له بأن يفطر ، ورخّص له في ذلك .

(٤)

أمثلة للغلوّ :

● ومن الغلو السفر للحج كل عام ، والغلوّ بأداء العمرة وتكريرها كثيراً ، وبذل الأموال في هذا السبيل ، مع أن مجالات اسلامية كثيرة بحاجة ماسة إلى هذه الأموال لنشر دين الله ، وبثّه بين الناس ، وتعليم الجاهلين به . كما أن مؤسسات خيرية تحتاج إليه ، واقامتها أنفع للمسلمين وأحبّ عند الله وأفضل .

لكن قد تتحقق بالسفر إلى الحجّ منافع دنيوية تكون هذه الدافع الضمني غير المصرّح به .

وقد يكون هوى النفس بالسفر ، وتعلّقها بالأماكن ، ورغبتها بأن يقال : حجّ كذا وكذا مرّة ، واعتمر كذا وكذا مرّة ، قد زيّن لها هذا الغلوّ ، وجعلها تؤثر المفضول على الفاضل ، أو تؤثر السنة على الواجب أحياناً .

● ومن هذا الغلوّ الحرص على تقبيل الحجر الأسود ، مع ارتكاب معصية الله في مدافعة المسلمين والمسلمات وايذائهم ، والتعرّض لانتهاك حرمة من حرمات الله عند بيت الله .

ونظيره الحرص على الصلاة عند مقام إبراهيم ، مع ارتكاب

في هذا النص القرآني يأمرنا الله عزّ وجلّ بأن نسعى إلى شهود الصلاة من يوم الجمعة ، وذكر الله فيها ، وترك أعمالنا الدنيوية في هذه الساعة ، ولمّا كان أهم ما يجذب الانسان إلى هذه الأعمال الدنيوية البيع الذي فيه ربح من غير جهد كبير ، فقد خصّه الله بالذكر .

فاذا قضيت الصلاة فان الله عزّ وجلّ يأمرنا بأن ننتشر في الأرض ، ونبتغي من فضل الله رزقنا ومطالب حياتنا .

● ● ●

وحين لا نطغى الزيادة التي جاء بها الغلوّ على فرض أو واجب ، ولا تفضي إلى ارتكاب محرّم ، وتكون من جنس ما أذن به الشارع ، كقيام الليل كلّه للذكر والعبادة ، فان هذا الغلوّ مخالف للسنّة لا محالة ، وزهد بما هو الأكمل والأفضل عند الله ، وليس هو الاتباع الأحسن لرسول الله ﷺ .

ثم إذا قصّر المغالي بسبب غلوّه هذا في أعمال أخرى من أعمال البرّ ذات النفع الأكبر له ، أو للاسلام ، أو للمسلمين ، كان غلوّه غير محمود حتماً ، بل هو بمثابة إيثار الفلوس القليلة عن الدنانير الكثير .

وداعية في الأنفس يرجع إلى الاستجابة لهوى من أهواء النفس ، في نوع العمل الذي غلا فيه ، لا ابتغاء الاتباع الأفضل لمنهج كتاب الله عزّ وجلّ ، وسنة رسوله ﷺ ، أو يرجع إلى تصوّر خاطىء للأفضل عند الله ، كالذين يتصورون أن زيادة الأجر إنما تكون بزيادة المشقة وتعذيب النفس عبادة لله تعالى ، مع عدم

● ومن الغلو في السلوك الديني المبالغة الشديدة في تحري القبلة ، إلى حدّ إضاعة وقت كبير ، كان من الخير والأفضل شغله بالصلاة والذكر .

● ومن الغلو في السلوك الديني ، صيام الدهر ، أو طي الصيام بصوم يومين فأكثر دون افطار الليل ، أو قيام الليل كله دون راحة ، والتقشّف المضني للجسد ، أو القاتل له ، أو ترك الزواج تقرباً إلى الله تعالى .

(٥)

نصوص في بيان المنهج النبوي القصد :

وفي بيان المنهج النبوي القصد ، الذي يوزع فيه السلوك توزيعاً عادلاً بحسب الحقوق والواجبات ، وردت السنة النبوية القولية والعملية والتقريرية ، ومن النصوص الواردة في هذا المجال ما يلي :

١ ــ روى البخاري ومسلم عن أنس ــ رضي الله عنه ــ قال : جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ــ أي : راوها قليلة ــ وقالوا : أين نحن من النبي ﷺ وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ .

قال أحدهم : أما أنا فاصلي الليل أبداً .

وقال آخر : وأنا أصوم الدهر فلا أفطر .

وقال آخر : وأنا أعتزل النساء ، فلا أتزوج أبداً .

فجاء رسول الله ﷺ فقال :

فهي هذا النص القرآني يأمرنا الله عزّ وجلّ بأن نسعى إلى شهود الصلاة من يوم الجمعة ، وذكر الله فيها ، وترك أعمالنا الدنيوية في هذه الساعة ، ولمّا كان أهم ما يجذب الانسان إلى هذه الأعمال الدنيوية البيع الذي فيه ربح من غير جهد كبير ، فقد خصّه الله بالذكر .

فاذا قضيت الصلاة فان الله عزّ وجلّ يأمرنا بأن ننتشر في الأرض ، ونبتغي من فضل الله رزقنا ومطالب حياتنا .

● ● ●

وحين لا نطغى الزيادة التي جاء بها الغلوّ على فرض أو واجب ، ولا تفضي إلى ارتكاب محرّم ، وتكون من جنس ما أذن به الشارع ، كقيام الليل كلّه للذكر والعبادة ، فان هذا الغلوّ مخالف للسنّة لا محالة ، وزهد بما هو الأكمل والأفضل عند الله ، وليس هو الاتباع الأحسن لرسول الله ﷺ .

ثم إذا قصّر المغالي بسبب غلوّه هذا في أعمال أخرى من أعمال البرّ ذات النفع الأكبر له ، أو للاسلام ، أو للمسلمين ، كان غلوّه غير محمود حتماً ، بل هو بمثابة إيثار الفلوس القليلة عن الدنانير الكثير .

وداعية في الأنفس يرجع إلى الاستجابة لهوى من أهواء النفس ، في نوع العمل الذي غلا فيه ، لا ابتغاء الاتباع الأفضل لمنهج كتاب الله عزّ وجلّ ، وسنة رسوله ﷺ ، أو يرجع إلى تصوّر خاطىء للأفضل عند الله ، كالذين يتصورون أن زيادة الأجر إنما تكون بزيادة المشقة وتعذيب النفس عبادة لله تعالى ، مع عدم

فأتى أبوالدرداء النبي ﷺ فذكر له ذلك ، فقال النبي ﷺ :
«صدق سلمان» .

٥ ـ وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ (أن النبي ﷺ دخل عليها ، وعندها امرأة ، قال : « من هذه ؟ » .

قالت : هذه فلانة تذكر من صلاتها ، أي : أنها تصلّي نوافل كثيرة .

قال : « مه ، عليكم بما تطيقون فوالله لا يمل الله حتى تملّوا » .

قالت عائشة : وكان أحبّ الدّين إليه ماداوم صاحبه عليه).

(رواه البخاري)

مه : كلمة نهي وزجر ، أي لا تغلو هكذا في العبادة .

لا يمل الله حتى تملّوا : أي لا يملّ الله من عطاء الثواب والأجر ، حتى تملّوا أنتم من فعل الخير ، ولكن الزيادة عن الطاقة المعتادة منفّرة للنفوس ومملّة ، لذلك كان من الأفضل مراعاة الاستطاعة والطاقة ، ونشاط النفس للقيام بالعمل .

٦ ـ وروى البخاري عن ابن عباس ، قال : بينما النبي ﷺ يخطب ، إذ هو برجل قائم . فسأل عنه ؟

فقالوا : أبواسرائيل ، نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ، ويصوم . فقال النبي ﷺ :

«مروه فليتكلم ، وليستظل ، وليقعد ، وليتم صومه» .

٧ ـ وروى مسلم عن جابر بن سمرة قال : كنت أصلي مع النبي ﷺ الصلوات ، فكانت صلاته قصداً ، وخطبته قصداً .

قصداً : أي متوسطة ، ليست طويلة ولا قصيرة .

في هذا النص القرآني يأمرنا الله عزّ وجلّ بأن نسعى إلى شهود الصلاة من يوم الجمعة ، وذكر الله فيها ، وترك أعمالنا الدنيوية في هذه الساعة ، ولمّا كان أهم ما يجذب الانسان إلى هذه الأعمال الدنيوية البيع الذي فيه ربح من غير جهد كبير ، فقد خصّه الله بالذكر .

فاذا قضيت الصلاة فان الله عزّ وجلّ يأمرنا بأن ننتشر في الأرض ، ونبتغي من فضل الله رزقنا ومطالب حياتنا .

● ● ●

وحين لا نطغى الزيادة التي جاء بها الغلوّ على فرض أو واجب ، ولا تفضي إلى ارتكاب محرّم ، وتكون من جنس ما أذن به الشارع ، كقيام الليل كلّه للذكر والعبادة ، فان هذا الغلوّ مخالف للسنّة لا محالة ، وزهد بما هو الأكمل والأفضل عند الله ، وليس هو الاتباع الأحسن لرسول الله ﷺ .

ثم إذا قصّر المغالي بسبب غلوّه هذا في أعمال أخرى من أعمال البرّ ذات النفع الأكبر له ، أو للاسلام ، أو للمسلمين ، كان غلوّه غير محمود حتماً ، بل هو بمثابة إيثار الفلوس القليلة عن الدنانير الكثير .

وداعية في الأنفس يرجع إلى الاستجابة لهوى من أهواء النفس ، في نوع العمل الذي غلا فيه ، لا ابتغاء الاتباع الأفضل لمنهج كتاب الله عزّ وجلّ ، وسنة رسوله ﷺ ، أو يرجع إلى تصوّر خاطىء للأفضل عند الله ، كالذين يتصورون أن زيادة الأجر إنما تكون بزيادة المشقة وتعذيب النفس عبادة لله تعالى ، مع عدم

قال : أخبر النبي ﷺ أني أقول : والله لاصومن ولاقومن الليل ما عشت .

فقال رسول الله ﷺ :

«أنت الذي تقول ذلك» .

فقلت له : قد قلته بأبي أنت وأمي يا رسول الله .

قال : «فانك لا تستطيع ذلك ، فصم وأفطر ، ونم وقم ، وصم من الشهر ثلاثة أيام ، فان الحسنة بعشر أمثالها ، فذلك مثل صيام الدهر» .

قلت : فاني أطيق أفضل من ذلك .

قال : «فصم يوماً ، وأفطر يومين» .

قلت : فاني أطيق أفضل من ذلك» .

قال : **«فصم يوماً وأفطر يوماً ، فذلك صيام داود عليه السلام ، وهو أعدل الصيام»** ، وفي رواية : **«وهو أفضل الصيام»**

قلت : فإني أطيق أفضل من ذلك .

فقال رسول الله ﷺ : **«لا فضل من ذلك»**[1] .

قال عبدالله بن عمرو بن العاص : ولأن أكون قبلت الثلاثة الأيام التي قال رسول الله ﷺ أحب إليّ من أهلي ومالي .

وفي رواية أن الرسول ﷺ قال له :

«ألم أخبر انك تصوم النهار وتقوم الليل ؟» .

قلت : بلى يا رسول الله .

---

(١) ابان الرسول ﷺ في هذا ، الحد الاعلى الذي يكون ما زاد عليه غلوا غير محمود .

في هذا النص القرآني يأمرنا الله عزّ وجلّ بأن نسعى إلى شهود الصلاة من يوم الجمعة ، وذكر الله فيها ، وترك أعمالنا الدنيوية في هذه الساعة ، ولمّا كان أهم ما يجذب الانسان إلى هذه الأعمال الدنيوية البيع الذي فيه ربح من غير جهد كبير ، فقد خصّه الله بالذكر .

فاذا قضيت الصلاة فان الله عزّ وجلّ يأمرنا بأن ننتشر في الأرض ، ونبتغي من فضل الله رزقنا ومطالب حياتنا .

● ● ●

وحين لا نطغى الزيادة التي جاء بها الغلوّ على فرض أو واجب ، ولا تفضي إلى ارتكاب محرّم ، وتكون من جنس ما أذن به الشارع ، كقيام الليل كلّه للذكر والعبادة ، فان هذا الغلوّ مخالف للسنّة لا محالة ، وزهد بما هو الأكمل والأفضل عند الله ، وليس هو الاتباع الأحسن لرسول الله ﷺ .

ثم إذا قصّر المغالي بسبب غلوّه هذا في أعمال أخرى من أعمال البرّ ذات النفع الأكبر له ، أو للاسلام ، أو للمسلمين ، كان غلوّه غير محمود حتماً ، بل هو بمثابة إيثار الفلوس القليلة عن الدنانير الكثير .

وداعية في الأنفس يرجع إلى الاستجابة لهوى من أهواء النفس ، في نوع العمل الذي غلا فيه ، لا ابتغاء الاتباع الأفضل لمنهج كتاب الله عزّ وجلّ ، وسنة رسوله ﷺ ، أو يرجع إلى تصوّر خاطىء للأفضل عند الله ، كالذين يتصورون أن زيادة الأجر إنما تكون بزيادة المشقة وتعذيب النفس عبادة لله تعالى ، مع عدم

قال عبدالله : شددت فشدد علي ، وقال لي النبي ﷺ :

«إنك لا تدري لعلك يطول بك عمر» .

قال عبدالله : فصرت إلى الذي قال لي النبي ﷺ ، فلما كبرت وددت أني كنت قبلت رخصة نبي الله ﷺ .

وجاء في رواية أن النبي ﷺ قال :

«لا صام من صام الأبد ، لا صام من صام الأبد ، لا صام من صام الأبد» . ثلاثاً .

وجاء في رواية أن النبي ﷺ قال :

«أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ولا يفر إذا لاقى» .

قال النووي في رياض الصالحين : كل هذه الروايات صحيحة معظمها في الصحيحين، أي في البخاري ومسلم ، وقليل منها في أحدهما .

١١ ـ عن إبن عباس أن رسول الله ﷺ قال له من حديث في حصي الرمي :

«وإياكم والغلوّ في الدين ، فانما أهلك من قبلكم الغلوّ في الدين» . (أخرجه النسائي وابن ماجة وصححه إبن خزيمة وابن حبان والحاكم) .

١٢ ـ وروى البخاري عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ عن الوصال في الصوم ، فقال له رجل من المسلمين : إنك تواصل يا رسول الله ، قال :

«وايكم مثلي ؟! إني أبيت يطعمني ربي ويسقين» .

ففي هذا النص القرآني يأمرنا الله عزّ وجلّ بأن نسعى إلى شهود الصلاة من يوم الجمعة ، وذكر الله فيها ، وترك أعمالنا الدنيوية في هذه الساعة ، ولمّا كان أهم ما يجذب الانسان إلى هذه الأعمال الدنيوية البيع الذي فيه ربح من غير جهد كبير ، فقد خصّه الله بالذكر .

فاذا قضيت الصلاة فان الله عزّ وجلّ يأمرنا بأن ننتشر في الأرض ، ونبتغي من فضل الله رزقنا ومطالب حياتنا .

● ● ●

وحين لا نطغى الزيادة التي جاء بها الغلوّ على فرض أو واجب ، ولا تفضي إلى ارتكاب محرّم ، وتكون من جنس ما أذن به الشارع ، كقيام الليل كلّه للذكر والعبادة ، فان هذا الغلوّ مخالف للسنّة لا محالة ، وزهد بما هو الأكمل والأفضل عند الله ، وليس هو الاتباع الأحسن لرسول الله ﷺ .

ثم إذا قصّر المغالي بسبب غلوّه هذا في أعمال أخرى من أعمال البرّ ذات النفع الأكبر له ، أو للاسلام ، أو للمسلمين ، كان غلوّه غير محمود حتماً ، بل هو بمثابة إيثار الفلوس القليلة عن الدنانير الكثير .

وداعية في الأنفس يرجع إلى الاستجابة لهوى من أهواء النفس ، في نوع العمل الذي غلا فيه ، لا ابتغاء الاتباع الأفضل لمنهج كتاب الله عزّ وجلّ ، وسنة رسوله ﷺ ، أو يرجع إلى تصوّر خاطىء للأفضل عند الله ، كالذين يتصورون أن زيادة الأجر إنما تكون بزيادة المشقة وتعذيب النفس عبادة لله تعالى ، مع عدم



ففي هذا النص القرآني يأمرنا الله عزّ وجلّ بأن نسعى إلى شهود الصلاة من يوم الجمعة ، وذكر الله فيها ، وترك أعمالنا الدنيوية في هذه الساعة ، ولمّا كان أهم ما يجذب الانسان إلى هذه الأعمال الدنيوية البيع الذي فيه ربح من غير جهد كبير ، فقد خصّه الله بالذكر .

فاذا قضيت الصلاة فان الله عزّ وجلّ يأمرنا بأن ننتشر في الأرض ، ونبتغي من فضل الله رزقنا ومطالب حياتنا .

● ● ●

وحين لا نطغى الزيادة التي جاء بها الغلوّ على فرض أو واجب ، ولا تفضي إلى ارتكاب محرّم ، وتكون من جنس ما أذن به الشارع ، كقيام الليل كلّه للذكر والعبادة ، فان هذا الغلوّ مخالف للسنّة لا محالة ، وزهد بما هو الأكمل والأفضل عند الله ، وليس هو الاتباع الأحسن لرسول الله ﷺ .

ثم إذا قصّر المغالي بسبب غلوّه هذا في أعمال أخرى من أعمال البرّ ذات النفع الأكبر له ، أو للاسلام ، أو للمسلمين ، كان غلوّه غير محمود حتماً ، بل هو بمثابة إيثار الفلوس القليلة عن الدنانير الكثير .

وداعية في الأنفس يرجع إلى الاستجابة لهوى من أهواء النفس ، في نوع العمل الذي غلا فيه ، لا ابتغاء الاتباع الأفضل لمنهج كتاب الله عزّ وجلّ ، وسنة رسوله ﷺ ، أو يرجع إلى تصوّر خاطىء للأفضل عند الله ، كالذين يتصورون أن زيادة الأجر إنما تكون بزيادة المشقة وتعذيب النفس عبادة لله تعالى ، مع عدم

ولهذا الولاء حدود كما أن لكل شيئ في الوجود الحادث حدودا . فما نقص عن حدود الولاء المطلوب فهو تفريط مذموم . وما زاد على حدود كمال الولاء المشروع فهو غلو مذموم ، وقد يفضي الغلو في الولاء الى الكفر أو الفسوق ، أو الوقوع في الاثم والهبوط عن مرتبة التقوى ، وقد يفضي إلى ترك السنة أو ارتكاب المكروه والزهد في مرتبة البر ، وقد يفضي الى ارتكاب خلاف الاولى والافضل والاحسن ، والزهد في مرتبة الاحسان .

التفريط في الولاء :

ويكون التفريط في الولاء بصور كثيرة :

● كالتفريط بالانتصار لدين الله ، خوفا ، أو تهاونا ، أو تكاسلا ، أو موالاة ومصانعته لاعداء الله ، فاذا دعا داعي الدفاع عن الدين ، أو الجهاد بالحق في سبيل الله كما أمر الله ، لم يستجب صاحب التفريط لدعوة الداعي .

● وكالتفريط في نصرة المستضعفين من المسلمين ، إذا تعرضوا لظلم ، أو اكراه على الكفر ، أو الفسوق أو ارتكاب الاثم .

وفي الحض على هذه الصور من صور الولاء للدين وللمؤمنين ، قال الله عز وجل في سورة (النساء ٤) :

﴿ ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا (٧٥) الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل

الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا(٧٦) ﴾ .

● ومن التفريط في الولاء لدين الله وحزبه موادة اعداء الله ، ولو كانوا من اقرب الاقربين . وفي التحذير من هذه الصور من صور التفريط في الولاء ، وبيان فضل الملتزمين بحدود هذا الولاء ، قال الله عز وجل في سورة (المجادلة ٥٨) :

﴿ لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادّ الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبنآءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه ، أولئك حزب الله ألا إنّ حزب الله هم المفلحون(٢٢) ﴾ .

● ومن التفريط في الولاء لدين الله وحزبه اتخاذ بطانة من الكافرين أو المنافقين يستشارون وتكشف لهم الاستار والاسرار ، كامناء السر ، والمستشارين ، ومربيات الاطفال ، وقهرمانات القصور ، ونحو هؤلاء ممن يتمكنون من الاطلاع على الاسرار والدخائل ، وهم مخالطون مداخلون ، متوددون مصانعون .

وفي النهي عن هذا التفريط قال الله عز وجل في سورة (آل عمران ٣) :

﴿ يآأيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودّوا ما عنتم قد بدت البغضآء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بيّنا لكم الآيات إن كنتم تعقلون(١١٨) ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبّونكم وتؤمنون بالكتاب كله وإذا لقوكم قالوا

آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ قل موتوا بغيظكم إن الله عليم بذات الصدور(١١٩) إن تمسسكم حسنة تسؤهم وان تصبكم سيئة يفرحوا بها وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا إن الله بما يعملون محيط(١٢٠) ﴾ .

● ومن التفريط في الولاء لدين الله وكتابه مجالسة الذين يخوضون في آيات الله ، كفرا بها ، وطعنا أو استهزاء ، دون القيام بالانتصار الواجب لدين الله ، أو مفارقة مجلس الخائضين في أضعف الايمان .

وفي ذلك انزل الله في مكة قوله في سورة (الانعام ٦) :

﴿ وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأَعرض عنهم حتي يخوضوا في حديث غيره وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين(٦٨) ﴾ .

والخطاب في هذه الآية يعم كل مؤمن ، بدليل النص الثاني الذي أنزله الله عز وجل في العهد المدني ، وضمنه الاشارة الى آية الانعام السابقة ، وهو قوله تعالى في سورة (النساء ٤) :

﴿ بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما(١٣٨) الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعا(١٣٩) وقد نزَّل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتي يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا(١٤٠) ﴾ .

فحذّر ربنا عز وجل من مغبة مجالسة الذين يخوضون في آيات الله كافرين بها ومستهزئين ، واعتبر هذا من صفات المنافقين ،

ونقضا لقاعدة الولاء لله عز وجل ولكتابه ، والنصيحة لهما .

واشار إلى ماكان قد انزل بهذا الخصوص في الكتاب ، وهو ما كان قد انزله في العهد المكي ، أي في آية الانعام .

ويلاحظ أن التعبير الذي جاء في آية الانعام (الانعام ٦) قد كان بصيغة : ﴿ **يخوضون في آياتنا** ﴾ أما في (النساء ٤) فقد جاء التعبير بصيغة : ﴿ **آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها** ﴾ وعلمنا قطعا أن هذا هو المراد في قوله تعالى : ﴿ **يخوضون في آياتنا** ﴾ بدليل ما جاء في آية (النساء ٤) وهو قوله تعالى : ﴿ **حتي يخوضوا في حديث غيره** ﴾ بعد قوله تعالى : ﴿ **وقد نزَّل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها ، فلا تقعدوا معهم** ﴾ .

ويلاحظ أن الله عز وجل قد حمل المؤمنين مسؤولية فهم المراد من آيات الله ، انه خوض بشر ضد آيات الله ، وذلك اما كفر بها ، أو كفر واستهزاء .

● ومن التفريط في الولاء لحزب الله الاعراض عن استعمال المؤمن القوي الامين الناصح لله ولرسوله وللمؤمنين ، واستعمال ما ليس كذلك من الاقربين ، أو من رفقاء التكتل أو الحزب أو الجماعة ، أو من الذين يقدمون خدمات شخصية اكثر ، أو يقدمون خضوعا وتذللا أوفر ، أو يظهرون حبا وولاء ، أو يطبلون ويزمرون بالاجلال والتعظيم والثناء ، أو يتزلفون بالرشي المادية أو المعنوية ، أو يناصرون مناصرة عمياء على غير تقوى من الله .

إلى غير ذلك مما لم يجعل الله له رجحانا ، ولم ينزل به سلطانا .

(٣)

الغلوّ في الولاء :

● ويكون الغلو في الولاء بمجاوزة حدّ الحق في المناصرة والتأييد .

كالانتصار لقضية الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر خيره وشره من الله تعالى ، ومسائل الدين الاخرى ، بالاكاذيب والمفتريات ، والقصص الخرافية ، وحيل السحر ، والادعاءات الغيبية الكاذبة .

مع أن الدين الحق لديه من براهين الحق وأدلة الحق ، ما يكفي للانتصار له بها ، فلا يجوز الانتصار له بالباطل ، ولا بالاكاذيب .

ان الدين الحق ليس بحاجة الى الباطل والاكاذيب والخرافيات لينتصر بها ، وانما الذي يحتاج الى مثل هذه الامور هو الباطل .

ومن الحقائق الثابتة أن الحق ينصر بعضه بعضا ، فالحق من العلوم التي يتوصل اليها الناس بوسائلهم ، سينصر حتما الحقائق الدينية المتعلقة بالموضوع نفسه .

اما الباطل فلا يجد ما ينصره الا من جنسه ، الحق ينصر الحق فقط ، والباطل لا ينصره الا الباطل .

وقد علمنا الله ان نحق الحق ، ونبطل الباطل ، ولو رأينا أن الباطل قد يكون وسيلة لنصرة الحق ، قال الله عز وجل في سورة (الانفال ٨) :

﴿ ويريد الله أن يُحقّ الحقّ بكلماته ويقطع دابر الكافرين (٧) ليحق الحق ويبطل الباطل ، ولو كره المجرمون (٨) ﴾ .

أن يحق الحق بكلماته : وكلماته عز وجل كلها حق فهو (يقول الحق) .

فإذا كان الله عز وجل يريد أن يحق الحق ويبطل الباطل ، بكلماته التي هي حق ، فكيف يكون لمؤمن بالله ان يستخدم الباطل لنصرة الحق ، والله يطالبنا بأن نبطل الباطل مهما كان شأنه ، ان استخدامه لنصرة الحق احقاق له مع انه باطل ، وهذا أمر ينافي منهج الله نفسه ، وشريعته للمؤمنين به وبكتابه وبرسوله .

ومن صفات الله عز وجل انه يتبع الحق قصا ، أي تتبعا تاما لكل الجزئيات والعناصر ، قال الله تعالى في سورة (الانعام ٦) :

﴿ **إنْ الحكمُ الا لله يقصُّ الحق وهو خير الفاصلين**(٥٧) ﴾ .

يقص الحق : أي يتتبعه بدقائقه .

واثني الله عز وجل على الذين يهدون بالحق ، ولا يستخدمون الباطل في هدايتهم ، وبالحق وحده يعدلون ، لأن العدل لا يمكن أن يكون الا على قاعدة الحق ، فقال تعالى في سورة (الاعراف ٧) :

﴿ **وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون**(١٨١) ﴾ .

واذا كان الكافرون يجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق ، فان المؤمنين يجادلون بالتي هي احسن ، وذلك هو الجدال بالحق .

● ويكون الغلو في الولاء لله باعطاء بعض صفاته اكثر من حقها ، كادعاء ان الله قادر على خلق المستحيلات العقلية ، مثل ايجاد شريك ند مكافئ له سبحانه وتعالى .

● ويكون الغلو في الولاء لدين الله ، بكراهية الاديان الربانية الاخرى ، وبعدم الايمان بها ، وبمحاربة كل ما يتصل بها ولو كان

حقا منزلا من عند الله ، مع انها في اصولها حق منزل من عند الله ، لكن الله عز وجل قد انهى العمل بها ، واوجب العمل بالدين اللاحق .

وابعادا عن مثل هذا الغلو أوجب الله في أسس العقيدة الاسلامية ، الايمان بكل ما انزل الله من كتاب ، وبكل الانبياء والمرسلين الذين بعثهم لجميع الامم السابقة ، سواء اجاءنا علم بهم ، أو لم يأتنا .

قال الله عز وجل في سورة (الشورى ٤٢) وهي مكية :

﴿ شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحا والذيٓ أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسي وعيسي أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاءٓ ويهدي إليه من ينيب[١٣] وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءٓهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضي بينهم وإن الذين أوتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب[١٤] فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءٓهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير[١٥] ﴾ .

فأبان هذا النص القرآني وحدة أصول الشرائع الربانية ، وان الله قد شرع في هذا الدين ما وصي به نوحا وابراهيم وموسي وعيسي ، واضاف الى ذلك ما أوحى إلى محمد ﷺ فاكمل به الدين .

وأمر الله رسوله في هذا النص بأن يعلن ايمانه بما انزل الله على

رسله من كتاب ، فقال له : ﴿ **وقل : آمنت بما انزل الله من كتاب** ﴾ أي : وبما بعث من رسول ، لان الكتب المنزلة انما بلغها رسل الله .

ثم أنزل الله عز وجل في سورة (البقرة ٢) وهي مدنية :

﴿ **آمن الرسول بما أنزل إليه من ربّه والمؤمنون كلٌّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير**(٢٨٥) ﴾ .

● ويكون الغلو في الولاء للرسول ﷺ بحبه أكثر من حب الله ، أو بافراده بالرسالة والنبوة دون سائر رسل الله وانبيائه .

كما فعل اليهود بالنسبة الى رسلهم ضد عيسي وضد محمد عليهما الصلاة والسلام ، وتبعهم في ذلك النصارى ضد محمد ﷺ .

أو باعطاء الرسول بعض صفات الالوهية ، كما فعل النصارى .

● ويكون الغلو في الولاء للكتاب الرباني باعتباره هو الكتاب المنزل من عند الله ، وانكار ما نزل قبله أو بعده من كتب ربانية ، كما فعل اليهود بالانجيل والقرآن ، انتصارا للتوراة وسائر كتب العهد القديم ، وكما فعل النصارى بالقرآن انتصارا بالانجيل وسائر كتب العهد القديم .

● ويكون الغلو في الولاء لشخص أو جماعة أو حزب بالمناصرة بالباطل ، والحكم الباطل ، مع ان الاسلام ينهى عن ذلك ويحذر منه ، ويأمر بالعدل ، ولو كانت الجهة التي يمنحها المؤمن ولاءه أحب الناس اليه ، دينا ، أو أخوة وصحبة ، أو قرابة ، وكانت الجهة المخالفة اعدى اعداء له .

حقا منزلا من عند الله ، مع انها في اصولها حق منزل من عند الله ، لكن الله عز وجل قد انهى العمل بها ، واوجب العمل بالدين اللاحق .

وابعادا عن مثل هذا الغلو أوجب الله في أسس العقيدة الاسلامية ، الايمان بكل ما انزل الله من كتاب ، وبكل الانبياء والمرسلين الذين بعثهم لجميع الامم السابقة ، سواء اجاءنا علم بهم ، أو لم يأتنا .

قال الله عز وجل في سورة (الشورى ٤٢) وهي مكية :

﴿ شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحا والذيٓ أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسي وعيسي أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاءٓ ويهدي إليه من ينيب[١٣] **وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءٓهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضي بينهم وإن الذين أوتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب**[١٤] **فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءٓهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير**[١٥] **﴾** .

فأبان هذا النص القرآني وحدة أصول الشرائع الربانية ، وان الله قد شرع في هذا الدين ما وصي به نوحا وابراهيم وموسي وعيسي ، واضاف الى ذلك ما أوحى إلى محمد ﷺ فاكمل به الدين .

وأمر الله رسوله في هذا النص بأن يعلن ايمانه بما انزل الله على

الاحوال على حساب واجب العدل .

وفي آية (المائدة ٥) حذر الله الذين آمنوا من أن يحملهم بغضهم المتحرك المتهيج لقوم على ارتكاب جريمة الجور ومجافاة واجب العدل ، مهما بدا لهم ان القوم لا يستحقون إلا المعاملة بالظلم ، باعتبار انهم أعداءه ، وان ظلمهم لا يتنافي مع التقوى ، فقال تعالى :

﴿ ولا يجرمنكم شنئان قوم على على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ .

أي فالعدل ولو مع الاعداء ، ولو مع تصور أن ظلمهم وعدم العدل معهم لا ينافي التقوى ، هو اقرب للتقوى .

وكم يقع اصحاب الولاء للاشخاص أو للجماعات أو للاحزاب من المسلمين ، في هذا الغلو الشنيع الذي حذر الله منه تحذيرا شديدا حتي مع اعداء الدين ، فكيف بالمؤمنين المخالفين في الرأي ، أو في التنظيم ، أو في التكتل .

انه من الامراض الشائعة التي يحجب الله بها نصره عن الذين يرون انهم ينصرونه وينصرون دينه ، وهم في منهج ولائهم لله ولرسوله وللمؤمنين يعصون أوامر الله ونواهيه .

ويتولد عن الغلو في الولاء التعصب الذميم ، والمناصرة بالباطل ، وتبرير اعمال الشخص أو الجماعة أو الحزب دون وجه حق ، ولو كانت هذه الاعمال من المعاصي أو من الاخطاء الفاحشة .

ويتولد عن الغلو في الولاء العمى الحزبي ، أو العمى المذهبي ،

حقا منزلا من عند الله ، مع انها في اصولها حق منزل من عند الله ، لكن الله عز وجل قد انهى العمل بها ، واوجب العمل بالدين اللاحق .

وابعادا عن مثل هذا الغلو أوجب الله في أسس العقيدة الاسلامية ، الايمان بكل ما انزل الله من كتاب ، وبكل الانبياء والمرسلين الذين بعثهم لجميع الامم السابقة ، سواء اجاءنا علم بهم ، أو لم يأتنا .

قال الله عز وجل في سورة (الشورى ٤٢) وهي مكية :

﴿ شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحا والذيٓ أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسي وعيسي أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاءٓ ويهدي إليه من ينيب[١٣] وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءٓهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضي بينهم وإن الذين أوتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب[١٤] فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءٓهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير[١٥] ﴾ .

فأبان هذا النص القرآني وحدة أصول الشرائع الربانية ، وان الله قد شرع في هذا الدين ما وصي به نوحا وابراهيم وموسي وعيسي ، واضاف الى ذلك ما أوحى إلى محمد ﷺ فاكمل به الدين .

وأمر الله رسوله في هذا النص بأن يعلن ايمانه بما انزل الله على

الخلقية المنافية للأخلاق الاسلامية الحميدة ، التي أمر الله بها ، ونهى عن أضدادها .

ولا يعفي الانسان من المسؤولية الدينية زعمه أنه ينتصر للدين الله ، أو لرسول الله ، أو لمن أمر الله بمناصرته والدفاع عنه .

إن نصرة المسلم لاخيه المسلم واجبة ، ولكنه حين يكون مبطلا أو ظالما ، فان نصرته تكون بردعه عن الظلم ، وردّه الى صراط الحق ، ذلك هو الولاء الحق له ولدين الله .

فالولاءات الشخصية ، أو التجمعية ، أو الحزبية ، لا يجوز فيها الغلو ، ولا الانتصار بالباطل ضد الحق ، وكل ما يقدمه أصحاب الولاء من مبررات تأييد الانتصار بالباطل ضد صاحب الحق ، فهي لا تنفع عند الله شيئا ، ولا تعفيهم من المسؤولية ، ولا تدفع عنهم العقوبة الربانية العادلة ، لانها من قضايا الظلم لعباد الله ، وظلم الناس للناس لا يتركه الله من دون قصاص بالعدل ، لاسيما إذا كانت عدوانا على غير معتد ، وتجنيا على مسلم في حق من حقوقه ، لصالح الشخص الذي كان له الولاء ، أو لصالح فرد من أفراد الجماعة التي كان لها الولاء ، ولصالح الحزب أو الجماعة بشكل عام .

وكثير من المسلمين قد حل بهم في هذا المجال داء الامم من قبلهم ، وقد نزل فيهم بسببه بلاء كثير ، وشر مستطير ، وعاقبهم الله بسببه بتبديد طاقاتهم ، وتفريق جماعاتهم ، والقاء العداوة والبغضاء فيما بينهم ، وضرب قلوب بعضهم ببعض ، ثم حرمهم الله من الظفر بثمرات اعمالهم ، إذ فقدت الجوهرة الحقيقية التي بها يمنح الله عباده النتائج التي يحبونها ، هذه الجوهرة هي الاخلاص لله في الاعمال ،

حقا منزلا من عند الله ، مع انها في اصولها حق منزل من عند الله ، لكن الله عز وجل قد انهى العمل بها ، واوجب العمل بالدين اللاحق .

وابعادا عن مثل هذا الغلو أوجب الله في أسس العقيدة الاسلامية ، الايمان بكل ما انزل الله من كتاب ، وبكل الانبياء والمرسلين الذين بعثهم لجميع الامم السابقة ، سواء اجاءنا علم بهم ، أو لم يأتنا .

قال الله عز وجل في سورة (الشورى ٤٢) وهي مكية :

﴿ شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحا والذيٓ أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسي وعيسي أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاءٓ ويهدي إليه من ينيب[١٣] وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءٓهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضي بينهم وإن الذين أوتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب[١٤] فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءٓهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير[١٥] ﴾ .

فأبان هذا النص القرآني وحدة أصول الشرائع الربانية ، وان الله قد شرع في هذا الدين ما وصي به نوحا وابراهيم وموسي وعيسي ، واضاف الى ذلك ما أوحى إلى محمد ﷺ فاكمل به الدين .

وأمر الله رسوله في هذا النص بأن يعلن ايمانه بما انزل الله على

ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون . ترى كثيرا منهم يتولّون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون . ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياءَ ولكن كثيرا منهم فاسقون﴾ .

(سورة المائدة الآيات ٧٨ ـ ٨١)

ثم قال ﷺ :

« كلا ـ والله ـ لتأمرون بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرهه على الحق أطرا ، ولتقصرنه على الحق قصرا ، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ، ثم ليلعنكم كما لعنهم » .

إن داء الغلو في الولاء الشخصي أو الحزبي ، قد جلب الى المجتمعات الاسلامية ما يلي :

أ ـ جلب التعصب المذهبي ، فافسد أحوال اتباع المذاهب الفقهية ، وجعلهم ينتصرون لرأي أئمتهم أو فقهاء مذاهبهم ، أكثر من انتصارهم لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

ب ـ وجلب التعصب للشيوخ ، سواء أكانوا علماء أو مربين على السلوك الاسلامي ، والتهذيب الخلقي ، والتدريب على العبادة والصفاء الروحي .

وهذا التعصب للشيوخ أفسد أحوال الشيوخ والتلاميذ معا ، فجعل التلاميذ يعمون عن عيوب شيوخهم ، حتي يروهم قديسين ، ويكرهون نظراءهم أو من هم أفضل منهم ، متي أحسوا

حقا منزلا من عند الله ، مع انها في اصولها حق منزل من عند الله ، لكن الله عز وجل قد انهى العمل بها ، واوجب العمل بالدين اللاحق .

وابعادا عن مثل هذا الغلو أوجب الله في أسس العقيدة الاسلامية ، الايمان بكل ما انزل الله من كتاب ، وبكل الانبياء والمرسلين الذين بعثهم لجميع الامم السابقة ، سواء اجاءنا علم بهم ، أو لم يأتنا .

قال الله عز وجل في سورة (الشورى ٤٢) وهي مكية :

﴿ شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحا والذيٓ أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسي وعيسي أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاءٓ ويهدي إليه من ينيب[١٣] وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءٓهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضي بينهم وإن الذين أوتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب[١٤] فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءٓهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير[١٥] ﴾ .

فأبان هذا النص القرآني وحدة أصول الشرائع الربانية ، وان الله قد شرع في هذا الدين ما وصي به نوحا وابراهيم وموسي وعيسي ، واضاف الى ذلك ما أوحى إلى محمد ﷺ فاكمل به الدين .

وأمر الله رسوله في هذا النص بأن يعلن ايمانه بما انزل الله على

والجنة ، فعيبه الاكبر انه لم ينتم إليهم .

● ● ●

ولا نجاة من هذا الداء الذي جلبه الغلو في الولاء إلا بمعالجته بالدواء الاسلامي ، الذي تقاس فيه الامور بمقياس الحق والعدل ، اين كان الحق ، وحيث استقام ميزان العدل .

هذا هو منهاج الله ورسوله الذي يجب بمقتضاه النظر الى المسلمين جميعا بمنظار واحد ، هو منظار الحق والعدل ، والمسلمون جميعا بموجبه متساوون في الحقوق والواجبات . ويجب بمقتضاه طرح الولاءات الشخصية ، أو التكتلية ، أو الحزبية ، في اللحظة التي تكون فيها منافية للولاء لله ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم .

ولا مانع بعد ذلك من الاحسان لذوي القربى ، وللاخوان في الله ، وللجماعة المتعاونة على فعل الخير ، ولكن بشرط أن لا يكون على حساب صاحب الحق من المسلمين .

عندئذ يكون الله معهم ، وناصرهم ، ومؤيدهم على اعدائهم ، إذ بذلك تتحد كلمتهم ، ويلتم جمعهم ، وتتعاظم قوتهم ، وتقوم بينهم أواصر الاخاء والحب في الله ، ولا يدب فيهم داء العداوة والبغضاء والتنازع ، ولا عوامل التفرق وتمزيق الصف .

أيها الاخوة الاحبة اتقوا الله تنصروا ، وتظفروا ، وتربحوا ، ويؤتكم من خير العاجلة ما تحبون ، مع ما يدخر لكم من أجر عظيم تنالونه يوم الجزاء الأكبر .

حقا منزلا من عند الله ، مع انها في اصولها حق منزل من عند الله ، لكن الله عز وجل قد انهى العمل بها ، واوجب العمل بالدين اللاحق .

وابعادا عن مثل هذا الغلو أوجب الله في أسس العقيدة الاسلامية ، الايمان بكل ما انزل الله من كتاب ، وبكل الانبياء والمرسلين الذين بعثهم لجميع الامم السابقة ، سواء اجاءنا علم بهم ، أو لم يأتنا .

قال الله عز وجل في سورة (الشورى ٤٢) وهي مكية :

﴿ شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحا والذيٓ أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسي وعيسي أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه الله يجتبي إليه من يشاءٓ ويهدي إليه من ينيب[١٣] وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءٓهم العلم بغيا بينهم ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضي بينهم وإن الذين أوتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب[١٤] فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءٓهم وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير[١٥] ﴾ .

فأبان هذا النص القرآني وحدة أصول الشرائع الربانية ، وان الله قد شرع في هذا الدين ما وصي به نوحا وابراهيم وموسي وعيسي ، واضاف الى ذلك ما أوحى إلى محمد ﷺ فاكمل به الدين .

وأمر الله رسوله في هذا النص بأن يعلن ايمانه بما انزل الله على

خـــاتمـة

هذا بحث جمعت فيه ما تيسر لي جمعه مما يتعلق بموضوع التفريط والغلو في الدين ، والمنهج القصد الذي هو صراط الله لعباده في الرسالة الخاتمة .

ومهّدت له بنظرات منطقية عقلية وتجريبية وحسيّة دلّت عليها موازين الفكر السليم ، وسنن الله الكونية ، وبياناته وآياته المنزلة الشاملة لسنة الله في كل ما خلق وبرأ وشرع .

وأرجو الله عز وجل أن ينفع به من ابتغى الحق والرشد ورضوان الله ، وأن يسدّد امتنا المسلمة ، ويبعد عنها مزالق التفريط ، والغلو ، والتحريف والتبديل ، إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



الفهـــرس

الموضوع	الصفحة

كتب للمؤلف

أ ـ سلسلة في طريق الاسلام :

١ ـ العقيدة الاسلامية واسسها (مجلد كبير)

٢ ـ الاخلاق الاسلامية واسسها (مجلدان كبيران)

٣ ـ اسس الحضارة الاسلامية ووسائلها (مجلد)

ب ـ في سلسلة أعداء الاسلام :

٤ ـ مكايد يهودية عبر التاريخ

٥ ـ صراع مع الملاحدة حتي العظم

٦ ـ أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها(التبشير ، الاستشراق ، الاستعمار)

٧ ـ الكيد الاحمر

٨ ـ غزو في الصميم

ج ـ كتب متنوعـة :

٩ ـ سورة الرعد (دراسة أدبية ، لغوية ، فكرية)

١٠ ـ روائع من أقوال الرسول ﷺ (دراسة أدبية ، لغوية ، فكرية)

١١ ـ ضوابط المعرفة واصول الاستدلال والمناظرة

١٢ ـ الامثال القرآنية

١٣ ـ قواعد التدبر الامثل لكتاب الله عز وجل

١٤ ـ آمنت بالله (شعر)

١٥ ـ ترنيمات إسلامية (شعر)

١٦ ـ مبادئ في الأدب والدعوة

١٧ ـ الوجيزة في العقيدة الاسلامية

١٨ ـ الامة الربانية الواحدة

١٩ ـ بصائر للمسلم المعاصر